رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان

المبررات والواقع

إصدار عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان التابع لمسح الأسلحة الصغيرة وتقييم الأمن في شمال إفريقيا بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية

حقوق التأليف

تم النشر في سويسرا من قبل مسح الأسلحة الصغيرة
© Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva 2018

تم النشر لأول مرة في مايو 2018

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أو تخزين جزء من هذا الإصدار في أي نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة دون الإذن الخطي المسبق لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما هو مسموح صراحة بموجب القانون أو بموجب البنود المتفق عليها مع منظمة حقوق التصوير والتأليف. ويجب إرسال الاستفسارات المتعلقة بالإنتاج خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير المنشورات في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على العنوان التالي:

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, CheminEugène-Rigot 2E,
1202 Geneva, Switzerland

المدققون: إيميل ليبرون (emile.lebrun@smallarmssurvey.org)
وكلير مكفوي (claire.mcevoy@smallarmssurvey.org)
مدقق النسخة: أليكس بوتر (alex.potter@mweb.co.za)
المحرر: ستيفاني هيوتسن (readstephanie@ymail.com)
الطباعة بخط Bahij Yakout: واثق زيدان (watheqz@gmail.com)
الترجمة إلى العربية: محمد صالح عياد (mohammadayyad81@yahoo.com)

تمت الطباعة من قبل Gonnet في فرنسا
الرقم المعياري الدولي: 978-2-940548-58-3

صورة الغلاف: الرئيس السوداني عمر البشير يلوح بعصا كبيرة من سقف مركبته خلال تجمع في نيالا، جنوب دارفور، في سبتمبر 2017، قبل قرار الولايات المتحدة برفع العقوبات الاقتصادية عن الدولة.
المصدر: اشرف شاذلي/ صورة وكالة الأنباء الفرنسية

الشكر والتقدير

استفاد هذا الإصدار استفادة جمة من المعلومات والتحليلات التي شارك بها المسؤولون وموظفو المهمات الإنسانية وغيرهم في الولايات المتحدة والسودان، والذين لا يمكن ذكر أسماء غالبيتهم، إضافة إلى التعليقات المفصلة لاثنين من المراجعين لا يمكن ذكر أسمائهم. ونرغب أيضا بالتقدم بالشكر إلى وزارة الخارجية الأمريكية على الدعم المالي الذي قدمته.

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي ممتد لسنوات يديره مسح الأسلحة الصغيرة وهو مشروع بحثي مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية. وقد تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين والسودانيين.
ويقوم هذا المشروع من خلال إصدار وتوزيع أبحاث موضوعية بدعم مبادرات الحد من العنف ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية وإصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في أنحاء السودان وجنوب السودان. ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) أيضاً إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالة انعدام الأمن.
وتتوفر السلسلتان باللغتين الإنجليزية والعربية على:

www.smallarmssurveysudan.org
http://www.smallarmssurveysudan.org/ar/home.html

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعمًا ماليًا مباشرًا من وزارة الخارجية الأميركية. وهو قد تلقى أيضًا في السابق دعمًا من صندوق السلام والأمن العالميين الذي تديره وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا ووزارة الشؤون الخارجية الدانماركية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية والتجمع العالمي لمنع نشوب الصراعات التابع للحكومة البريطانية. إضافة إلى فريق إزالة الألغام الدانماركي وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية ومعهد السلام الأمريكي. ويتلقى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة دعما إضافيا من سويسرا، والذي لولاه لما تم الاضطلاع بمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على نحو فعال.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:

كريستوفر كارلسون، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري
مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية
Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
Geneva 1202
Switzerland
t +41 22 908 5777
f +41 22 732 2738
e khristopher.carlson@smallarmssurvey.org

المحتويات

قائمة الإطارات والجداول	6
قائمة الاختصارات	7
الملخص التنفيذي	9
النتائج الرئيسية	10
المقدمة	13
نظام العقوبات الأمريكية	15
تقييم التأثيرات المقيدة للعقوبات الأمريكية	23
هل ستؤدي عملية تخفيف العقوبات إلى تغيير في النزاعات في السودان؟	29
"وضع اعتيادي جديد" للنزاعات الحدودية في السودان؟	35
الخلاصة	41
الملاحظات الختامية	43
المراجع	48

قائمة الإطارات والجداول

الإطارات

1 مسألة كوريا الشمالية 20

الجداول

1 لمحة عن العقوبات الأمريكية على السودان والمؤسسات السودانية، 1992 – 2017 17
2 مبررات فرض ورفع العقوبات الأمريكية على السودان، 1993 – 2017 19

قائمة الاختصارات

CRP	الشرطة الاحتياطية المركزية
DDPD	وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
DDR	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
DPKO	إدارة عمليات حفظ السلام (الأمم المتحدة)
DPRK	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)
EU	الاتحاد الأوروبي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
HAC	مفوضية العون الإنساني
IDP	النازحين داخليا
JEM	حركة العدل والمساواة
LRA	جيش الرب للمقاومة
MoD	وزارة الدفاع
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو)
NCP	حزب المؤتمر الوطني
NISS	جهاز الأمن والمخابرات الوطني
RSF	قوات الدعم السريع
SAF	القوات المسلحة السودانية
SLA	جيش تحرير السودان
SLA-AW	جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور
SLA-MM	جيش تحرير السودان – ميني ميناوي
SLA-TC	جيش تحرير السودان – المجلس الانتقالي
SPLA	الجيش الشعبي لتحرير السودان
SPLM-N	الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال

UK	المملكة المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNAMID	العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
UNDSS	إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة
UNOCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
US	الولايات المتحدة
USD	الدولار الأمريكي
WMD	أسلحة الدمار الشامل

الملخص التنفيذي

في أكتوبر 2017 رفعت الولايات المتحدة ثلاثة من أهم بنود نظام العقوبات الذي فرضته على السودان كجزء من التحول في العلاقات الثنائية مع الخرطوم. يعرض هذا التقرير التغييرات المحددة في العقوبات، ومبرراتها المعلنة، وآثارها الموثقة والمستقبلية المحتملة على النزاعات الداخلية في السودان، لا سيما في دارفور. وعلى الرغم من أن العقوبات بحد ذاتها كان لها تأثير واسع على اقتصاد السودان، إلا أنها لم تعق بشكل دائم وظائف النظام الرئيسية، بما في ذلك قدرة المؤسسات الحكومية على التعامل بالدولار الأمريكي، والحصول على السلع والخدمات من الولايات المتحدة، وشراء المعدات العسكرية والمعدات ذات الاستخدام المزدوج.

وأدت عملية تخفيف العقوبات إلى تحسين الالتزام الفوري للحكومة السودانية بواجباتها الإنسانية الدولية في دارفور والمنطقتين، وحوارها مع الدبلوماسيين والعاملين في المجال الإنساني. لكن على المدى الطويل، فإن تخفيف العقوبات يعكس فعليا القبول الدولي لاستراتيجية السودان ضاربة الجذور في البحث عن حلول عسكرية مكافحة التمرد لنزاعاتها الداخلية، وفي الوقت نفسه تجاهل الجهود الرامية إلى التفاوض على التسويات إلى حد كبير. وعلى أرض الواقع، ينعكس هذا النهج في الوقت الحالي في إهمال الحكومة لعمليات السلام الرسمية لصالح الانتقال المباشر إلى "نزع سلاح المدنيين في مرحلة ما بعد النزاع" – وهو ما يتم تنفيذه من قبل الميليشيات، في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، ويتم استخدامه كأداة لمكافحة التمرد – والضغط على النازحين داخليا للعودة إلى ديارهم. ومن المرجح أن يكون الهدف من تخفيف العقوبات هو إضفاء الشرعية على هذه التكتيكات.

النتائج الرئيسية

- فرضت العقوبات التجارية والمالية الأمريكية ضغوطاً كبيرة على الاقتصاد السوداني، لكن المؤسسات الحكومية الرئيسية تمكنت من تجنب هذه التدابير أو التهرب منها، ولا سيما حظر المعاملات بالدولار الأميركي والقيود المفروضة على السلع والخدمات الأمريكية، بما في ذلك شراء المعدات العسكرية ذات الاستخدام المزدوج.

- لم تمنع العقوبات الأمريكية الحكومة السودانية من الحصول على المعدات البرية والجوية التي تحتاجها لتنفيذ عمليات مكافحة التمرد منذ السنوات الأولى للعقد الأول من القرن الواحد والعشرين – بما في ذلك حملات القصف الجوي المكثفة – في دارفور والمنطقتين.

- جاء وقف الحكومة للأعمال العدائية في دارفور والمنطقتين منذ أواخر عام 2016 وما بعد ذلك في أعقاب الهجمات العسكرية الاستراتيجية واسعة النطاق التي نفذتها القوات السودانية في كل من دارفور والنيل الأزرق خلال عام 2016. واستمرت هذه العمليات في دارفور بعد بدء عملية تخفيف العقوبات، والتي رافقت توسعًا كبيرًا لقوات الميليشيات الحكومية في دارفور.

- أفاد الدبلوماسيون والجهات الإنسانية العاملة في السودان بحدوث "تغيير جذري" منذ عام 2016 في حوارهم مع المسؤولين الحكوميين السودانيين والتواصل معهم؛ وهو الأمر الذي يعزونه جزئياً إلى تخفيف العقوبات الأمريكية. وقد سمحت الحكومة بوصول المساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق في وسط دارفور. لكنها لا تزال تستبعد عمال الحماية (من بين آخرين)؛ وتقيد وصول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والعاملين في المجال الإنساني إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في شرق جبل مرة؛ وترفض السماح بتسليم إمدادات المعونة عبر الحدود إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ وتنفذ الإجراءات البيروقراطية التي تؤدي إلى تأخير وصول المساعدات الإنسانية إلى "مناطق النزاع" وحرمان هذه المناطق من تلك المساعدات.

- مقارنة بالعديد من أنظمة العقوبات المتعددة الأطراف، فإن رفع العقوبات الأمريكية جاء بعد عملية مراجعة وتقييم غير عادية على طول "مسارات" محددة جيدا. ومع ذلك، كانت العملية مرنة بما فيه الكفاية لتجاهل بعض معايير حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بالفرض الأولي للعقوبات، ولم تضع معايير ثابتة للامتثال لكل من المسارات الخمسة.

- قبل رفع العقوبات في يوليو 2017، سعت إدارة ترامب في اللحظة الأخيرة إلى إضافة شروط إضافية، تقتضي من الخرطوم إنهاء العلاقات العسكرية مع كوريا الشمالية. هذه الخطوة، التي هددت بتعطيل عامين من العمل الدبلوماسي الحذر بين الولايات المتحدة والسودان، كانت مدفوعة فقط بأولويات السياسة الخارجية للإدارة الجديدة في شرق آسيا، وليس بسبب أي معلومات جوهرية جديدة عن العلاقات بين السودان وكوريا الشمالية. في غضون ذلك، فإن جيران السودان في شرق إفريقيا، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين، يملكون علاقات عسكرية مع كوريا الشمالية توازي علاقات السودان إن لم تكن أكثر عمقا.

- لم يشكل تنفيذ اتفاق سلام دارفور لعام 2011 ولا السعي إلى إبرام اتفاقيات سلام مع الجماعات المسلحة في دارفور والحركة الشعبي لتحرير السودان – الشمال غير الموقعة على وثيقة الدوحة شرطا مسبقا هاما لقرار الولايات المتحدة برفع العقوبات. وبدون مسارات تفاوضية واضحة نحو السلام، استمرت مجموعات المعارضة في الحصول على أسلحة وموارد جديدة، والبحث عن عمل كمرتزقة في ليبيا.

- إلى جانب التخفيض المستمر لقوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإن تخفيف العقوبات المتزامن وسط عملية سلام راكدة وتوسع للميليشيات الحكومية العرقية في دارفور سيؤدي على الأرجح إلى تقليل الحوافز التي تدفع السودان إلى السعي وراء التفاوض على تسوية لنزاعاته الداخلية في المستقبل.

”قامت الولايات المتحدة في عام 2017 برفع ثلاثة من العقوبات المالية والتجارية الرئيسية عن السودان مما شكل الإشارة العلنية الأهم على وجود انفراج (فعلي) في العلاقات بين الخرطوم وواشنطن.“

المقدمة

قامت الولايات المتحدة في عام 2017 برفع ثلاثة من العقوبات المالية والتجارية الرئيسية عن السودان مما شكل الإشارة العلنية الأهم على وجود انفراج (فعلي) في العلاقات بين الخرطوم وواشنطن. وبذلك انضمت الولايات المتحدة إلى جهود العديد من الدول الغربية لتحسين العلاقات مع السودان في السنوات الخمس الماضية، وهي جهود اعترفت فعلياً بديمومة نظام حزب المؤتمر الوطني؛ وتقبلت فكرة أن فرض العقوبات على السودان لم يؤدي إلى التفاوض على حلول للنزاعات على حدود الدولة؛ وأقرت بالفائدة الكبيرة التي يقدمها السودان لأجندات السياسيات الخارجية الأوروبية والأمريكية في جوانب متعددة، تتراوح ما بين الحد من أعداد المهاجرين من مناطق الصحارى الكبرى[1] إلى توفير جنود وقوة جوية غير مكلفة ويمكن الاستغناء عنها لدعم الحرب التي تقودها السعودية في اليمن (Mukhashaf, 2017).

وشكل بدء عملية تخفيف العقوبات في عام 2015 تغييرا واضحا في وتيرة تحسين العلاقات بين السودان والولايات المتحدة، لكنه لم يكن نقطة الانطلاق لإعادة إحياء العلاقات. فمن الناحية العلنية، ازدادت الانتقادات الأمريكية للسودان منذ أوائل التسعينات وما بعد ذلك بسبب المزاعم بأن الدولة كانت تنتج أسلحة كيميائية، وتؤوي جماعات إسلامية، بما في ذلك أسامة بن لادن وعناصر آخرين رئيسيين في القاعدة؛ وترتكب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في جنوب السودان ودارفور. وتجلت هذه المرحلة بالضربة الصاروخية الأمريكية لمصنع الشفاء في شمال الخرطوم في أغسطس 1998 (CNN, 1998). لكن ومع تزايد الانتقادات – والعقوبات – الأمريكية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مع تفاقم نزاع دارفور، فقد بدأ في نفس الوقت تعاون محدود وتبادل للمعلومات حول قضايا مكافحة الإرهاب من وراء الكواليس، والذي تم تسهيله بشكل خاص بسبب العلاقات الودية للمدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني صلاح قوش مع مسؤولي الاستخبارات الأمريكية. ومنذ عام 2009، سعت إدارة أوباما إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية السودانية على المسار العام. وطرح المبعوث الأمريكي الخاص الجديد للسودان سكوت جريشن وخليفته، برينستون ليمان، أسلوبا استرضائيا أكثر في التعاملات الأمريكية مع الخرطوم، وحصل السودان على مصداقية عامة بعد السماح باستفتاء الاستقلال وانفصال جنوب السودان في عام 2011.

وعلى الرغم من – وجزئيا بسبب – استياء الدبلوماسيين من استمرار الهجمات الحكومية في النزاعات الحدودية في السودان في دارفور والمنطقتين، ووجود دليل على قيام عناصر من قوات الأمن السودانية بتوفير الأسلحة والدعم اللوجستي لقوات التمرد في جنوب السودان بعد اندلاع النزاع الذي ما زال مستمرا في جنوب السودان في ديسمبر 2013، فقد رأى الدبلوماسيون الأمريكيون، بحلول أوائل عام 2015 ، أن الأساليب الحالية في ممارسة الضغط الدبلوماسي على السودان قد فشلت، وأنه ينبغي اتباع نهج أكثر إيجابية. يدرس هذا التقرير الجانب البارز والعام لهذا النهج الجديد المتمثل في رفع مجموعة من العقوبات الأمريكية مقابل تغييرات، ظاهرية، في سلوك السودان في خمسة مسارات تتراوح بين التعاون في مكافحة الإرهاب إلى تقليل الإجراءات العسكرية الهجومية في سياسات الحكومة السودانية لمكافحة التمرد المحلي[2].

”العقوبات [الأمريكية] التي لا تزال قائمة أقل من العقوبات الأصلية، لكنها لا تزال أوسع نطاقا من عقوبات الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي على السودان.“

نظام العقوبات الأمريكية

يعود نظام العقوبات الأمريكية ضد السودان إلى عام 1992 وتم تعديله وتحديثه عدة مرات منذ ذلك الحين (راجع الجدول 1). علّق "قانون السودان 2017" ثلاثة بنود لهذا النظام في يناير 2017 ورفعها بالكامل في أكتوبر 2017 (USDoS, 2017b). وتتضمن هذه البنود ما يلي:

- المنع التام لمشاركة الأفراد أو الكيانات الأمريكية في التجارة أو المعاملات المالية مع الأفراد أو المؤسسات السودانية؛ و
- تجميد ممتلكات الحكومة السودانية الموجودة في الولايات المتحدة أو الخاضعة لسيطرة الشركات الأمريكية، بما في ذلك البنوك[3]؛ و
- حظر مشاركة المواطنين والشركات الأمريكية في صناعة النفط في السودان (Federal Register, 2006b).

العقوبات التي لا تزال قائمة أقل من العقوبات الأصلية، ولكنها لا تزال أوسع نطاقا من عقوبات الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي على السودان. فهي تغطي قائمة من الأفراد والمؤسسات السودانية أكبر من قوائم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المماثلة، وتفرض تدابير هامة أخرى، مما يعزز قدرة الولايات المتحدة في المنتديات المتعددة الأطراف على منع إلغاء الديون أو القروض من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي (UNSC, 2005; CEU, 2014).

وشكلت عملية تخفيف العقوبات نقطة تغير في وتيرة تحسين العلاقات بين البلدين. وأدى تجدد التعاملات الثنائية بين واشنطن والخرطوم إلى التوصل إلى اتفاق في منتصف عام 2016 على أساس عملية "المسارات الخمسة"؛ والتي يتم بموجبها رفع ثلاث مجموعات من العقوبات مؤقتًا – وإلغائها بشكل دائم – مقابل تحسينات واضحة في:

- السعي والمحافظة على وقف الأعمال العدائية في دارفور والمنطقتين؛ و
- وصول العاملين في المجال الإنساني إلى جميع أنحاء السودان؛ و
- التعاون لإنهاء النزاع في جنوب السودان؛ و
- التعاون لمكافحة جيش الرب للمقاومة؛ و
- التعاون لمكافحة الإرهاب (USDoS, 2017c).

استعرضت الاجتماعات الشهرية بين الوكالات الأمريكية التقييمات حول كل مسار، حيث جمعت بين موظفي وزارة الخارجية؛ والبعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (بمشاركة السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، نيكي هالي، شخصياً)؛ ووزارة الدفاع؛ وقسم الخزينة؛ ووكالات الاستخبارات الأمريكية؛ ومجلس الأمن القومي. واستعرضت اللجان الفرعية معلومات عن كل مسار تم جمعها من مصادر حكومية أمريكية، وغير حكومية، ومصادر إخبارية عامة – ذكر مسؤولون مواقع إلكترونية مثل نوبا ريبورتس و راديو دابانغا – وأبلغوا مديري الوكالات الذين قدموا في نهاية الأمر توصيات إلى وزير الخارجية والرئيس[4]. ويتناقض الهيكل والمعايير المعلنة صراحة والتي تستند إليها هذه العملية بشكل كبير مع المناورات السياسية من وراء الأبواب المغلقة التي تتسم بها عادة التغييرات التي تطرأ على أنظمة عقوبات الأمم المتحدة والعقوبات المتعددة الأطراف، والتي يمكن أن تؤثر فيها القضايا والتوترات الغير مرتبطة والتي تشمل بلدانا أو جوانب سياسية أخرى على

الجدول 1 لمحة عن العقوبات الأمريكية على السودان والمؤسسات السودانية، 1992 – 2017

نوع العقوبة	الأساس القانوني	وقت الفرض	معلقة	مرفوعة
حظر الأسلحة	قانون مراقبة صادرات الأسلحة، قانون، بند 38، (الولايات المتحدة، 1976)	8 أكتوبر 1992		
حظر المساعدات الأمريكية تصويت الولايات المتحدة ضد القروض المقدمة من البنك الدولي أو المؤسسات المالية الدولية الأخرى تصويت الولايات المتحدة ضد إلغاء الديون متعددة الأطراف الحرمان من الحوافز الضريبية / الإعفاء الضريبي المزدوج لدخل مواطني الولايات المتحدة في السودان	قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول الراعية للإرهاب (وزارة الخارجية الأمريكية، بدون تاريخ)	12 أغسطس 1993		
الحظر التجاري على: (1) استيراد السلع والخدمات السودانية إلى الولايات المتحدة وتصدير السلع والخدمات الأمريكية إلى السودان؛ و (2) مشاركة أي مواطن أمريكي في الواردات أو الصادرات السودانية؛ و (3) مشاركة مواطني الولايات المتحدة في أي عقود حكومية سودانية؛ و (4) توفير أي تمويل أو قروض للمؤسسات أو الأفراد السودانيين من قبل الأفراد أو المؤسسات الأمريكية	الأمر التنفيذي رقم 13067 (السجل الاتحادي، 1997)	5 نوفمبر 1997	17 يناير 2017 (”قانون السودان“ 2017) 5	12 أكتوبر 2017
تجميد الممتلكات الحكومية السودانية الموجودة في الولايات المتحدة أو الخاضعة لسيطرة فروع الشركات الأمريكية في الخارج (بما فيها البنوك)	الأمر التنفيذي رقم 13067 والأمر التنفيذي رقم 13412 (السجل الاتحادي، 1997 و2006b)	5 نوفمبر 1997	17 يناير 2017 (”قانون السودان“ 2017)	12 أكتوبر 2017
حظر مشاركة أي مواطن أو شركة أمريكية في قطاعات البترول أو البتروكيماويات بالسودان، بما في ذلك خدمات تمديد الأنابيب وخدمات حقول النفط	الأمر التنفيذي رقم 13412 (السجل الاتحادي، 2006b)	13 أكتوبر 2006	17 يناير 2017 (”قانون السودان“ 2017)	12 أكتوبر 2017

نوع العقوبة	الأساس القانوني	وقت الفرض	معلقة	مرفوعة
تجميد الممتلكات الموجودة في الولايات المتحدة أو الخاضعة لسيطرة الشركات الأمريكية في الخارج (بما في ذلك البنوك) العائدة لسبعة أفراد سودانيين وشركة سودانية واحدة تمت إدانتهم بالمشاركة في نزاع دارفور وما يرتبط به من انتهاكات لحقوق الإنسان / القانون الدولي الإنساني[6]	الأمر التنفيذي رقم 13400 (السجل الاتحادي، 2006a)	26 أبريل 2006		
حظر قيام الحكومة الأمريكية بالشراء من أو تقديم المساعدة أو تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج الخاضعة للرقابة إلى سبع مؤسسات سودانية وشخص سوداني واحد بموجب عقوبات منع انتشار الأسلحة لتوريد / شراء السلع العسكرية أو ذات الاستخدام المزدوج من إيران أو سوريا أو كوريا الشمالية ؛ أو المساهمة في تطوير أسلحة الدمار الشامل أو أنظمة إطلاقها [7]	قانون منع انتشار الأسلحة إلى إيران وكوريا الشمالية وسوريا، القسم 3 (الولايات المتحدة، 2006)	28 ديسمبر 2006-28 أغسطس 2015 (الولايات المتحدة، 2006)		تم رفع العقوبة عن المركز الفني السوداني في 23 أكتوبر 2010؛ تم رفع العقوبة عن شركة سودان ماستر تكنولوجي في 19 ديسمبر 2016؛ لا تزال بقية العقوبات سارية المفعول

المفاوضات[8]. لكن، بقيت العملية داخلية بالنسبة للفرع التنفيذي الأمريكي، دون تدقيق أو تدخل تشريعي. وعلى النقيض من ذلك، فإن أي جهد مستقبلي لشطب اسم السودان من قائمة الدولة الراعية للإرهاب سيكون أكثر تعقيدًا وتعارضا، حيث يتوقع مسؤولو وزارة الخارجية المعنيون أن يتطلب الأمر عامًا آخر على الأقل- رغم كونه قرارًا تنفيذيًا من الناحية النظرية- ومشاركة أكبر للكونغرس من مشاركته في قرار تخفيف العقوبات لعام 2017 [9].

وكانت الديناميكيات البيروقراطية الأمريكية وتغيير الموظفين في الخرطوم وليس التغييرات في نشاطات السودان الخاضعة للعقوبات هي الدافع وراء مراجعة عملية العقوبات. مدركين تماما أن نظام العقوبات الأمريكي لم يغير إلا القليل في السودان[10]، فقد قام مسؤولو الإدارة بتشجيع الدبلوماسيين على إحراز تقدم قبل نهاية حكم أوباما في يناير 2017. ويعزو مسؤولو وزارة الخارجية تحسن العلاقات الدبلوماسية الثنائية جزئياً إلى "الوجوه الجديدة" التي ظهرت في الخرطوم في الفترة من 2014 إلى 2015 وما بعد ذلك، مما فتح فرصاً جديدة للحوار، حتى لو لم يكن هؤلاء الموظفون الجدد "إصلاحيين" في حزب المؤتمر الوطني.

وشمل ذلك وصول وزير الخارجية السوداني الجديد إبراهيم غندور ووزير الدفاع عوض بن عوف (الذي كان مستهدفا بالعقوبات الأمريكية على الأفراد)، بالإضافة إلى المشاركة الإيجابية الجديدة

الجدول 2 مبررات فرض ورفع العقوبات الأمريكية على السودان، 1993–2017

الأمر التنفيذي رقم 13067 (السجل الاتحادي، 1997)	الأمر التنفيذي رقم 13412 (السجل الاتحادي، 2006b)	"عملية المسارات الخمس" (2016–2017)[أ]
دعم الإرهاب الدولي		التعاون في مكافحة الإرهاب
جهود زعزعة استقرار الحكومات المجاورة		التعاون على إنهاء الصراع في جنوب السودان
انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العبودية وحرمان الحرية الدينية		
	انتهاكات حقوق الإنسان في نزاع دارفور	
		وصول الجهات العاملة في المجال الإنساني
		وقف الأعمال العدائية في دارفور والمنطقتين
		التعاون لمواجهة جيش الرب للمقاومة

[أ] راجع وزارة الخارجية الأمريكية (2017c)

مع محمد أحمد آدم، رئيس مفوضية العون الإنساني، ومحمد العطا، رئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني منذ عام 2009 [11]. لكن يبدو أن بدء التقارب كان يسير في المقام الأول حسب جدول زمني سياسي أمريكي داخلي.

وكما يبين الجدول 2، فإن معايير تخفيف العقوبات لا تعكس بالكامل المعايير الأصلية التي فرضت العقوبات على أساسها من الأصل.

بعض من هذا التغير يعكس تغير المشهد السياسي والسياسات خلال السنوات العشرين. فقد كان سياق عقوبات عام 1997 هو الحرب الأهلية الثانية في السودان، والتي رآها بعض صناع السياسة الأمريكية من منظور ديني (كحرب إسلامية ضد الجنوب المسيحي من أجل العبيد والموارد). وعلى نحو مماثل، شملت "زعزعة استقرار الحكومات المجاورة" في عام 1997 مشاركة سودانية مزعومة في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995 وليس دور السودان في نزاع جنوب السودان (أو حتى في تمردات تشاد المحلية).

وتعكس التناقضات الأخرى البراغماتية السياسية. فقد سلط النشطاء السودانيون في الولايات المتحدة الضوء على إلغاء معايير حقوق الإنسان في أنظمة العقوبات الأصلية، لا سيما تلك التي تشير إلى الحريات الدينية (Enough Project، 2017). وكان هذا المنهج الانتقائي في معايير العقوبات ممكنا بسبب حرية التصرف المدمجة في نظام عقوبات أحادي تحركه الجوانب التنفيذية

الاطار 1 مسألة كوريا الشمالية

أدى تأخير رفع العقوبات المتبقية في يوليو 2017 (الذي كان من المفترض أن يحصل في يناير) إلى دخول عنصر جديد غير متوقع في العملية من خلال السعي لضمان التزام السودان بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن كوريا الشمالية (USDoS, 2017a). ومزاعم شراء السودان لمعدات عسكرية من كوريا الشمالية ليست أمراً جديداً: فالنظرة الأمريكية إلى الخرطوم فيما يتعلق بجهود السودان المزعومة لشراء صواريخ بالستية من كوريا الشمالية تعود إلى أوائل 2009 (USDoS, 2009). في الفترة بين عامي 2016-2015، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ثلاثة أشخاص من كوريا الشمالية في مصر وروسيا حيث زُعم تورطهم في أعمال عسكرية في السودان (USDoT, 2015; n.d.). في فبراير 2017، أفاد تقرير صادر من فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوريا الشمالية بوجود صفقة أسلحة مزعومة في عام 2013 قدمت فيها شركة واجهة من كوريا الشمالية أسلحة موجهة إلى السودان (UNSC, 2017a, para 106). غير أن مسؤولي وزارة الخارجية كانوا واضحين في أن تركيز إدارة ترامب الجديد على كوريا الشمالية، وليس وجود معلومات استخباراتية هامة جديدة حول العلاقات بين السودان وكوريا الشمالية، هو الذي دفع بشكل إلى إدخال مسار "كوريا الشمالية" في عملية تخفيف العقوبات[12].

ومما لا شك فيه أن الباحثين ومراقبي العقوبات لم يوثقوا أبداً وجود أسلحة أو ذخائر من كوريا الشمالية داخل السودان، على النقيض من إمداد كوريا الشمالية للمعدات إلى الدول الإقليمية المجاورة للسودان مثل كينيا وإثيوبيا والصومال[13]. علاوة على ذلك، فإن العديد من الدول المجاورة للسودان، بما في ذلك الحلفاء الإقليميون الرئيسيون للولايات المتحدة، لديهم علاقات عسكرية قائمة وعميقة إذا جاز القول مع كوريا الشمالية كما هو حال علاقات السودان معها، لكن هذه الدول نجت من رادار الرقابة الأمريكية العام. فقد تم مثلا بناء مصنعين رئيسيين للصناعة العسكرية في إثيوبيا باستخدام تكنولوجيا إنتاج من كوريا الشمالية، وقد أشار فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوريا الشمالية في 2015 إلى قوائم الموردين التي أوحت باحتمالية وجود معاملات مستمرة بين مصنع Homicho للذخيرة في منطقة أوروميا في إثيوبيا وشركة " Korea Mineral Trad-ing General Corporation" من كوريا الشمالية في انتهاك محتمل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1781 (UNSC, 2015, para. 88; USDoS, 2007) [14]. وعلى نحو مماثل، فقد تلقت قوات الشرطة والقوات الجوية الأوغندية تدريبا من كوريا الشمالية. وفي حين أصرت الحكومة الأوغندية في عام 2016 على أن هذه العقود لن يتم تجديدها، فإن أحدث هذه العقود ينتهي في مارس 2018 (Uganda, 2017). في غضون ذلك، واصلت أوغندا استضافة مسؤولين كوريين شماليين معنيين بالتعاون العسكري في جميع أنحاء شرق أفريقيا، والذين يستغلون الامتيازات الدبلوماسية الأوغندية للترويج للمساعدات العسكرية الكورية الشمالية في أماكن أخرى في المنطقة، بما في ذلك في جنوب السودان في أواخر عام 2016، وفقًا لأقوال ضابط بارز في الجيش الشعبي لتحرير السودان شارك في التنسيق العسكري مع كوريا الشمالية[15].

وربما كانت التقارير التي تفيد بأن تمديد العقوبات في يوليو 2017 أدى إلى صدع دبلوماسي بين الخرطوم وواشنطن مبالغاً فيها: فعلى الرغم من المزاعم بأن الرئيس عمر البشير قام بحل اللجنة الحكومية التي تم تأسيسها لتنسيق العملية الأمريكية، فإن التنسيق على مستوى الوكالة استمر طوال عام 2017 (Reuters, 2017) [16]. غير أن الاختلال المحتمل في استراتيجية وزارة الخارجية طويلة الأمد لتخفيف النزاع في السودان من أجل أولوية جديدة وغير متصلة بالسياسة الخارجية يتناقض بشدة مع هيكل الشفافية والحوافز الواضحة للمراحل الأولى من عملية رفع العقوبات.

قاد وزير الخارجية السابق إبراهيم غندور (تم تصويره في الخرطوم، يوليو 2017) المفاوضات السودانية لرفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان. وقد تمت إقالته من قبل الرئيس عمر البشير في 19 أبريل 2018.
المصدر: أشرف الشاذلي / صور وكالة الأنباء الفرنسية

وسمح بالمقايضات السياسية التي قال مسؤولون أمريكيون أنها ضرورية إذا كان من المزمع استخدام العقوبات كوسيلة ضغط في جوانب سياسة ممكنة التحقيق أو الملحّة[17].

ولم تكن العملية – مهما كانت شفافة ومنظمة – محصنة ضد تدخل الأجندات السياسية. ففي حين يصر مسؤولو وزارة الخارجية بشكل موثوق على أنه لم يكن هناك تبادل منافع بين التعاون في مكافحة الإرهاب والسلوك العسكري الداخلي السوداني، فقد ساهم التركيز المتجدد لإدارة ترامب على كوريا الشمالية في عام 2017 في تأخير رفع العقوبات لمدة ثلاثة أشهر (راجع الإطار 1). كما عكس التأخير شكوك الولايات المتحدة بشأن التقدم في المسارات الأخرى، ولا سيما وصول المساعدات الإنسانية. غير أن إدخال إدارة ترامب للمسار "خمسة ونصف" على كوريا الشمالية أظهر أن أكبر المعالم العامة يمكن تغييرها إذا كانت أولويات السياسة الخارجية المتغيرة تقتضي ذلك.

أخيراً، ضمنت الولايات المتحدة قدراً إضافياً من حرية التصرف من خلال عدم وضع مقاييس أساسية لتحقيق تقدم كاف في المجالات الخمسة التي تم تحديدها كمعايير لتخفيف العقوبات[18]. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين كانوا يأملون أن تؤدي هذه العملية إلى التفاوض على وقف إطلاق نار خاضع لمراقبة أطراف خارجية في دارفور وفي المنطقتين، فإن وقف السودان المرهون بالوقت للأعمال العدائية في هذه المناطق يعتبر في نهاية المطاف كافياً.

ويقول المسؤولون أيضا أن هذا المنهج يعتبر أكثر عدلا ويشكل هدفا يمكن للحكومة السودانية أن تحققه بشكل منفرد، على عكس التفاوض الكامل على وقف إطلاق النار[19]. وعلى نحو مماثل، شملت العملية إجراءات "مكافآت" مؤقتة، مثل الاجتماعات بين مسؤولي بنك السودان المركزي والمصارف الدولية في نيويورك ولندن في سبتمبر وديسمبر من عام 2016 للبحث عن طرق لتخفيف الحظر المصرفي الأمريكي[20]؛ وتعيين ملحقين عسكريين معتمدين في واشنطن العاصمة والخرطوم في مارس 2017. ●

”من بين جميع العقوبات الأمريكية على السودان، فإن العقوبات التي رفعت خلال عام 2017 لها على الأرجح التأثير الأكبر على توافر السلع والخدمات وتمويل الاقتصاد السوداني“.

تقييم التأثيرات المقيدة للعقوبات الأمريكية

من بين جميع العقوبات الأمريكية على السودان، فإن العقوبات التي رفعت خلال عام 2017 لها على الأرجح التأثير الأكبر على توافر السلع والخدمات وتمويل الاقتصاد السوداني، بما في ذلك الحظر الشامل على تجارة السلع والخدمات من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومنع تقديم الخدمات المالية من قبل البنوك الأمريكية، الأمر الذي أدى، نظراً للحاجة إلى حسابات في الولايات المتحدة لإجراء المعاملات المالية الصادرة بالدولار في أي مكان في العالم، إلى وضع حصار دولي جزئي على النظام المصرفي السوداني[21].

في عام 2008، أفادت وزارة الخزانة الأمريكية أن وكالات تطبيق القانون الأمريكية منعت بشكل مباشر معاملات بقيمة 93 مليون دولار تقريبا للسودان كل عام في السنوات الثماني السابقة – أقل من 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي في السودان خلال تلك الفترة (USOFAC, 2009, An-nex IV). ولا يقدم هذا الأمر بالطبع أي مؤشر على حجم المعاملات التي لم تُنفذ بسبب العقوبات. فربما كان للعقوبات تأثير سلبي أكبر على المستثمرين أو الشركاء المحتملين للشركات السودانية حتى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية، مثل، الشركات السودانية التي أدرجتها وزارة الخزانة الأمريكية على قائمة الشركات المحظورة على أساس أنها مملوكة للحكومة أو مشاركة في انتشار أسلحة الدمار الشامل أو تساهم في الصراع في دارفور. فعلى سبيل المثال، زعمت وزارة الخزانة الأمريكية أن اثنين من وسطاء الأوراق المالية رفضوا المشاركة في تعويم أسهم شركة جياد لصناعة السيارات الخاضعة للعقوبات في بورصة دبي في عام 2008، مما حال دون إصدار الأسهم (USOFAC, 2009, p. 10). كما تشير الملاحقات القضائية الناجحة أو فرض الغرامات على المؤسسات المالية والشركات التجارية الكبرى، بدءا من مقدمي خدمات حقول النفط إلى تجار الورق، إلى وجود حوافز قوية لتسهيل توريد السلع والخدمات (خاصة المالية) الأمريكية أو عبر الولايات المتحدة إلى السودان في انتهاك للعقوبات، وبالتالي فإن مجموعة واسعة من السلع والخدمات لم يكن من السهل توفيرها[22].

لكن من الناحية العملية، استمر توفير السلع والخدمات الأمريكية، بشكل قانوني وغير قانوني. وحقيقة أن 17 بنكا دوليا – بما في ذلك تقريبا كل مجموعة مصرفية عالمية رئيسية – قد تعرضوا للغرامات بين عامي 2009 و 2016 بسبب انتهاك حظر الخدمات المالية / العمليات المصرفية المراسلة بالدولار مع السودان تشير إلى أن القطاع المصرفي السوداني لم يكن معزولاً كما كانت تهدف العقوبات (Thomson Reuters, 2017). علاوة على ذلك ، أصدرت الحكومة الأمريكية ابتداء من عام 2009 سلسلة من التراخيص والإعفاءات من العقوبات التجارية الواردة في الأمر التنفيذي رقم 13067 والأمر التنفيذي رقم 13142 والتي تغطي تقريبا جميع القطاعات (باستثناء البنوك) التي تم اعتبارها سابقا انتهاكات كبيرة للعقوبات: فقد تم ترخيص المشاركة الأمريكية في عمليات نقل النفط من جنوب السودان إلى السودان في ديسمبر 2011؛ وتم السماح بتوفير المواد الغذائية في أكتوبر 2011؛ وتم السماح بالسلع الزراعية والأدوية والأجهزة الطبية (لمناطق النزاع فقط) في سبتمبر 2009؛ وتم السماح بتكنولوجيا الاتصالات الشخصية من فبراير 2015 [23].

من الصعب أيضاً فصل أثر العقوبات الأمريكية عن السمات الداخلية للاقتصاد السوداني والتي ربما تكون قد ساهمت في المشاكل الاقتصادية التي طالما عزاها النظام علناً إلى الضغط الخارجي

للعقوبات الأمريكية – بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المحدود؛ وعدم كفاية الوصول إلى العملات الأجنبية؛ والدين العام الخارجي (الذي ارتفع من 77% إلى أكثر من 110% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2013 و 2016)؛ والتضخم (الذي وصل إلى ما يزيد على 35% في أواخر عام 2017، مع ارتفاع أسعار الاستهلاك بنسبة تزيد على 150% بين عامي 2013 و 2016) (IMF, 2017, p. 24). وتشمل هذه السمات الداخلية:

- فقدان السودان لثلاثة أرباع إيراداته العامة والنقد الأجنبي من صادرات النفط بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011 (أصبح السودان مستورداً للنفط الصافي منذ عام 2014 وما بعد ذلك)؛ و
- الخسارة الإضافية لعائدات نقل النفط بعد توقف الكثير من حقول إنتاج النفط في جنوب السودان في عام 2014؛ و
- انخفاض الإنتاجية الذي يصاحب عادة الاقتصادات التي كانت تستند في السابق على رأسمال استخراج الموارد الطبيعية، والتي كانت سمة بارزة في كل من طفرة السودان النفطية واعتماده قبل عام 1999 على الزراعة التجارية؛ و
- سنوات طويلة من الاقتراض الحكومي المرتفع، والذي سبق الصدمة النفطية في عام 2011، لكنه استمر في الارتفاع حتى بعد ذلك (وضع دائنو السودان الخليجيون 2.4 مليار دولار إضافية في بنك السودان المركزي في 2015 و2016)، والذي يعززه دعم الوقود والغذاء والدواء، إضافة إلى النفقات العسكرية التي شكلت رسميًا ما يقارب من 30% من النفقات الفيدرالية بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وربما ضعف تلك النسبة (World Bank, 2007, p. 23)؛ و
- قبول السودان لاتفاق " لا خيار" عام 2011 (وتمديد 2016) بتحمل جميع الالتزامات الخارجية لديونه عندما انفصل جنوب السودان (IMF, 2016, p. 18; 2017, p. 57)

> وبعيدا عن القيود الاقتصادية الأوسع نطاقا على النظام، هل أدت العقوبات إلى التضييق أكثر على السودان فيما يتعلق بالحصول على معدات لتنفيذ عمليات مكافحة التمرد التي أدت إلى فرض العقوبات في المقام الأول؟ ليس بشكل كبير."

وبعيدا عن القيود الاقتصادية الأوسع نطاقا على النظام، هل أدت العقوبات إلى التضييق أكثر على السودان فيما يتعلق بالحصول على معدات لتنفيذ عمليات مكافحة التمرد التي أدت إلى فرض العقوبات في المقام الأول؟ ليس بشكل كبير. والجوانب اللوجستية مثال على ذلك. فعلى الرغم من القصص الإخبارية حول تخفيض أسطول شركة الطيران المدني الوطنية السودانية إلى طائرة أو طائرتين عاملتين فقط[24]، فقد ارتفع أسطول طائرات القوات الجوية السودانية منذ عام 1997 إلى ما لا يقل عن 22 طائرة شحن، لتستبدل طائرات C-130 أمريكية الصنع بطائرات

مستعملة سوفيتية الصنع من طراز أنتونوف وإليوشن تمتاز بأسعارها الرخيصة نسبيا وحالتها الجيدة وسهولة توريدها. مكنت هذه البدائل القوات الجوية السودانية من إخضاع دارفور والمنطقتين إلى القصف الجوي لمدة 13 عامًا. ومن المفارقات أن هذا القصف كان عنصراً مهماً في عملية مراقبة المسارات الخمسة – وهو فشل واضح للعقوبات في التأثير بشكل مباشر على قدرة السودان العسكرية أو في الحد من انتهاكاته للقانون الدولي الإنساني في نزاعاته الداخلية. كما ركز أسطول طائرات الرئاسة السودانية وعشرات من شركات الطيران السودانية الخاصة التي ظهرت منذ منتصف التسعينات على الاستحواذ على وسائل النقل السوفيتية التي تقع خارج نطاق العقوبات الأمريكية[25].

قامت القوات المسلحة السودانية بإيجاد بدائل مماثلة للغايات اللوجستية العسكرية البرية. حيث قامت مجموعة MAN بتوريد قطع شاحنات MAN الألمانية من طراز 4×4 و 6×6 إلى مصنع جياد للمركبات المملوك للدولة حتى عام 2007، وكانت هذه من بين أكثر المركبات الثقيلة الشائعة الاستخدام من قبل الحكومة السودانية. وعندما وضعت الولايات المتحدة شركة جياد على قائمة العقوبات الأمريكية في مايو 2007، توقفت مجموعة MAN عن توريد هذه القطع إلى شركة جياد. وردا على ذلك، بدأت القوات المسلحة السودانية بشراء المئات من شاحنات MAN المستعملة التي استخدمها الجيش الألماني سابقا من مُصدّر مركبات هولندي، وكانت تحصل عليها من خلال شركة واجهة على نفس عنوان شركة جياد في الخرطوم (HSBA, 2016b, p. 8).

وتبين الطريقة التي دفعت بها الحكومة السودانية مقابل هذه السلع البديلة المباشرة أيضًا مدى حدود الحظر المصرفي الأمريكي. فقد تم الدفع للموردين الأوروبيون لطائرات أنتونوف للشحن بين عامي 2010–2009 وشاحنات MAN المستعملة في الفترة ما بين عامي 2014–2012 بمعاملات صادرة بالدولار الأمريكي من حسابات شركة واجهة سودانية لدى بنك أم درمان الوطني بالسودان، والذي وصفه فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان بأنه "بنك القوات المسلحة السودانية" (UNSC, 2016b, para. 90; HSBA, 2016b, p. 9). كما تمكنت البنوك الأوروبية الخارجية من توفير خدمات مصرفية مراسلة غير مباشر للمعاملات بالدولار من اجل المشتريات العسكرية، وبالتالي تجنبت القيود المصرفية الأمريكية[26]. فعلى سبيل المثال، قامت وزارة الدفاع السودانية في عام 2004 بشراء معدات طيران روسية بقيمة مئات الآلاف من الدولارات من مصنع طائرات روسي. ودفعت بالدولار الأمريكي إلى مصنع الطائرات الروسي إلى حسابه في روسيا من حساب بنك إسلامي في روسيا باسم مسؤول في وزارة الدفاع السودانية في موسكو. ومرت هذه المعاملة الصادرة بالدولار الأمريكي عبر حساب مراسل في أحد البنوك النمساوية لديه حسابات مراسلة بالدولار لدى العديد من البنوك الأمريكية. ولا يوجد ما يوحي بأن أي من هذه البنوك انتهك العقوبات أو تصرف بطريقة غير قانونية أو غير صحيحة. ومع ذلك، فإن المثال يوضح كيف أصبحت المعاملات بالدولار لمشتريات الدفاع السودانية ممكنة دون تدخل الحسابات المصرفية السودانية أو الأمريكية بشكل مباشر[27].

وأخيرا ، فإن الضغط على الأصول والوصول المالي لأفراد وشركات معينة متهمين بالمساهمة في النزاع المسلح أو قدرة النظام على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أصبح مقيدا بشكل مفاجئ.

رجل يسحب دولارات أمريكية في مكتب لصرف العملات في الخرطوم، السودان ، أكتوبر 2017.
المصدر: محمد نور الدين عبد الله / رويترز

فمنذ عام 2006، لم تعاقب الولايات المتحدة سوى سبعة أفراد على سلوكهم في نزاعات السودان الداخلية، أربعة منهم أدرجهم مجلس الأمن بالفعل على قائمة العقوبات واثنان منهم وافتهم المنية[28]. ورغم أن الأمر التنفيذي رقم 13400 يخول وزارة الخزانة الأمريكية بمعاقبة أي شركة "وجدت تورد بشكل مباشر أو غير مباشر. . . الأسلحة أو أي مواد ذات صلة أو تقدم أي مساعدة أو مشورة أو تدريب [عسكري] لحكومة السودان،" فإن العديد من المساهمين الرئيسيين في سلسلة التوريد العسكرية السودانية لم يتم إدراجهم أبداً. فعلى سبيل المثال، كان القصف الجوي العشوائي للقوات المسلحة السودانية في دارفور حافزًا رئيسيًا لـلأمر التنفيذي رقم 13400 ومعلما أساسيا لمسار "الأعمال العدائية" في عملية رفع العقوبات. إلا أن أي من مصنع إصلاح الطائرات في الخرطوم الذي يقوم بصيانة جميع طائرات القوات المسلحة السودانية أو الشركة الروسية التي طورت هذا المصنع ووفرت جزءا من موظفيه منذ عام 2008 لم يظهرا على قائمة العقوبات الأمريكية (على النقيض من العديد من شركات الإنتاج العسكري السودانية المتهمة بتسهيل انتشار الأسلحة في سوريا أو إيران أو كوريا الشمالية). وبالفعل، ومنذ عام 2012 تعاقد حلف الناتو مع الشركة الروسية المعنية لتدريب سلاح الجو الأفغاني – وهو برنامج تموله الولايات المتحدة جزئيا (HSBA, 2016b, p. 3; NSPA, 2013). ●

في حين لم تمنع العقوبات الأمريكية السلوكيات التي تسببت في فرض العقوبات، فإن تخفيفها قد غير علاقات الخرطوم مع الدبلوماسيين والعاملين في المهمات الإنسانية".

هل ستؤدي عملية تخفيف العقوبات إلى تغيير في النزاعات في السودان؟

في حين لم تمنع العقوبات الأمريكية السلوكيات التي تسببت في فرض العقوبات، فإن تخفيفها قد غير علاقات الخرطوم مع الدبلوماسيين والعاملين في المهمات الإنسانية. ووفقا لأقوال مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة مستقر في الخرطوم، فإنها "بلد مختلف"[29]. ولكن هل أدت هذه العلاقات المحسنة إلى تحسن ملموس في الأمن أو مكافحة الإرهاب أو مشاكل الصراع الذي كان التخفيف مشروطًا بها بشكل صريح؟

التعاون بشأن مكافحة الإرهاب وجيش الرب للمقاومة

من بين المسارات الخمسة التي تم تحديدها في عام 2016، فإن التغييرات بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب كانت الأصعب في تقييمها بشكل مستقل. وعلى الرغم من أهميته السياسية في الولايات المتحدة بفضل جماعة ضغط ناشطة بارزة ، فإن التعاون بشأن مواجهة جيش الرب للمقاومة كان له تأثير محدود (على الأمن البشري) في شرق ووسط أفريقيا. في الواقع، لا يوجد دليل على دعم الحكومة السودانية لجيش الرب للمقاومة في السنتين الأخيرتين على الأقل؛ فالجماعة لم تكن قوة كبيرة ولم تخضع لقيادة موحدة على مدار خمس سنوات على الأقل؛ وقد خفضت كل من الولايات المتحدة وأوغندا عملياتهما لمواجهة جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان منذ أبريل 2017 [30]. وكان أحد الجهود الواضحة للسودان في هذا المجال منذ عام 2016 هو إرسال ممثلين عسكريين إلى ورشة عمل الاتحاد الأفريقي حول هذه المسألة (USDoS, 2017c).

التعاون بشأن إنهاء النزاع في جنوب السودان

كان وقف أنشطة المخربين في نزاع جنوب السودان مطلبًا أكثر أهمية، بالنظر إلى الأدلة على وجود قواعد خلفية تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض في غرب وجنوب كردفان وتوفير السودان للأسلحة برا وجوا خلال أول عامين من الحرب الأهلية الحالية في جنوب السودان (CAR, 2015; Craze, Tubiana, and Gramizzi, 2016, pp. 186–96). لكن كان هناك القليل من الأدلة على هذا التدخل الحدودي على نطاق واسع منذ يونيو 2015 ، قبل بدء عملية المسارات الخمسة (CAR, 2017b, pp. 49–52; UNSC, 2017b, paras. 34–41, 125–27).

السعي إلى وقف الأعمال العدائية في دارفور والمنطقتين واستمراريته

يعتبر المسار بشأن الأعمال العدائية في دارفور والمنطقتين أكثر قابلية للتحقق منه بشكل مستقل. ففي كل عام منذ عام 2003 (في دارفور) ومنذ 2011 (في المنطقتين)، كانت القوات المسلحة السودانية تشن هجمات في الموسم الجاف؛ ولكن هذه الهجمات لم تحدث في أواخر عام 2016 أو 2017. غير أنه يمكن للحكومة السودانية أن تكون رحبة الصدر في ضبط النفس خلال عام 2017، بعد أن استغلت الفرصة في عام 2016 – أثناء وبعد بدء عملية تخفيف العقوبات – لشن هجوم غير مسبوق ضد آخر معاقل المتمردين المتبقية في جبل مرّة في دارفور بتكلفة إنسانية كبيرة، مما أدى إلى نزوح جديد لما لا يقل عن 80.000 شخص وربما وصل العدد إلى 200.000 شخص (UNOCHA, 2016). ويفيد تقييم العقوبات الذي نشرته وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن هذه الحملة حدثت قبل مرحلة تخفيف العقوبات، في أواخر 2015 وأوائل 2016 (USDoS, 2017c).

> يقر المسؤولون الأمريكيون بأن التقدم لحل مسألة القيود على وصول الجهات الإنسانية لا يزال الأقل وضوحا من بين المسارات الخمسة".

في الواقع، فإن الهجوم واسع النطاق على جبل مرة بدأ بشكل جدي في منتصف يناير 2016 واستمر حتى شهر مايو، مع استمرار القصف الجوي حتى أواخر أغسطس 2016، أي بعد الاتفاق على المسارات الخمسة وبعد إعلان الحكومة وقف إطلاق النار من جانب واحد في يوليو (UNSC, 2016c, paras. 3–5). في النيل الأزرق، كانت مكاسب الحكومة من قتال الموسم الجاف في عام 2016 أقل أهمية، لكن هناك أدلة مشابهة من مخلفات المعارك تشير إلى أن القوات المسلحة السودانية سعت إلى حد كبير إلى تعزيز قواتها على طول الخطوط الأمامية للنيل الأزرق بمدرعات جديدة ومدفعية إضافية في أوائل عام 2016؛ ربما استعدادًا "لجولة نهائية" (CAR, 2017a, p.6) مشابهة لتلك التي سعت إليها في جبل مرة.

منذ عام 2013، قامت الحكومة إلى حد كبير بتحويل عملياتها لمكافحة التمرد من القوات المسلحة السودانية إلى قوات الدعم السريع شبه العسكرية بقيادة قائد "الجنجويد" السابق محمد حمدان دقلو "حميدتي". على الرغم من إدماجها رسميا في القوات المسلحة السودانية بموجب قانون قوات الدعم السريع لعام 2017، تظل قوات الدعم السريع من الناحية العملية شبه مستقلة تحت قيادة حميدتي، وتشكل أكبر وأكثر ميليشيا مجهزة مدعومة من الحكومة في نزاع دارفور بأكمله. ووافقت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على العمل "بطريقة تعاونية من أجل إحراز تقدم في حملة جمع الأسلحة" التي تقودها قوات الدعم السريع حاليا، على الرغم من ولاية البعثة بحماية المدنيين والتوسط في النزاعات في دارفور – ويمكن القول أن كلا الأمرين قد تأثر سلبًا بحملة نزع السلاح القسرية[31]. ومن باب المفارقة، فإن إعادة نشر عدة آلاف من أفراد قوات الدعم السريع في دارفور مع أسلحتهم ومدرعاتهم في أواخر عام 2017 لدعم حملة جمع الأسلحة تشمل في حد ذاتها واحدة من أكبر الزيادات في الأسلحة التي تملكها الميليشيات وعناصر الميليشيات في دارفور، وهي انتهاك واضح لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة (Sudan Tribune, 2017a; UNSC, 2017e, paras. 78–81).

وباختصار؛ فإن استمرار الحكومة في وقف الأعمال العدائية من جانب واحد خلال 2017، لا سيما في المنطقتين، حيث تعتبر المناطق التي يسيطر عليها المتمردون أكبر من حيث المساحة ومتجاورة جغرافيا بصورة أكبر مما هو الحال في دارفور، ليس إنجازا دبلوماسيا صغيرا. ولكن هذا الأمر قد تحقق جدلا من خلال تأمين الحكومة أولا لموقعها العسكري من خلال هجمات عام 2016 وزيادة حجم قوات الميليشيا التابعة لها بشكل كبير قبل وأثناء عملية تخفيف العقوبات.

> من الناحية العملية، تسمح التوجيهات لمفوضية العون الإنساني ووكالات أخرى برفض ومراقبة وصول المساعدات الإنسانية بشكل شامل كما كانت تفعل في السابق".

وصول المساعدات الإنسانية لجميع أنحاء السودان

يقر المسؤولون الأمريكيون بأن التقدم لحل مسألة القيود على وصول الجهات الإنسانية لا يزال الأقل وضوحا من بين المسارات الخمسة"[32]. وحتى أواخر يوليو ٢٠١٧، ظلت جميع المناطق شرق محلية جبل مرة مغلقة في وجه الجهات الإنسانية، وحتى وقت كتابة هذا التقرير تواصل الخرطوم منع وصول كل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والجهات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور شرق جبل مرة ومحلية روكرو، بحجة انعدام الأمن[33]. ولا تزال الحكومة أيضا ترفض تماما توريد مساعدات عبر الحدود إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال في جنوب كردفان والنيل الأزرق. يقول الدبلوماسيون الأمريكيون أن هذا المأزق ناجم إلى حد ما عن رفض الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال لطريق توريد بديل عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وإصرارها على مرور 20% من المساعدات عبر نقطة عبور آسوسا من إثيوبيا لأن المعوقات التي تفرضها الحكومة هي السبب في الحاجة إلى تلك المساعدات (Koutsis, 2017a) (على الرغم من أن موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال مفهوم على الأقل في ضوء التلاعب السابق للحكومة في وصول المساعدات الإنسانية إلى دارفور عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة). وعلى جانب أكثر أهمية، فإن نظام مفوضية العون الإنساني بتقييد الوصول من خلال تأخيرات التأشيرات، وعمليات طرد وكالات العون، وأذونات السفر قصيرة الأمد- وهو ما وصفه أحد الدبلوماسيين الأمريكيين بأنه "بناء متعمد لهيكل بيروقراطي ضخم لعرقلة وصول الجهات الإنسانية[34] – لا يزال قائما. ومن المؤكد أن هذه الآلية هي تعمل بشكل أكثر تساهلا مما كانت عليه في الماضي؛ فمنذ مارس 2017 منحت مفوضية العون الإنساني تصريحات للتقييمات والنشاطات الإنسانية في مناطق في جبل مرة كان الوصول إليها متعذرا بشكل مستمر لعدة سنوات، بما في ذلك داخل وحول قولو؛ وفي قرى في محلية نيرتتي؛ وفي مواقع حول بلدة قلدو وبوري. وفي سبتمبر 2017، منحت المفوضية بعثة تقييم حق الوصول إلى دربات شرق جبل مرة (رغم أنها أوقفت بعثة لاحقة تابعة لصندوق الأمم المتحدة للطفولة إلى دربات في وقت لاحق من ذلك الشهر، بحجة المخاوف الأمنية)[35]. على الأقل اثنتين من المنظمات غير الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة بدأت أيضا في تقديم المساعدة الطبية الأولية وتوزيع المواد الغذائية وغير الغذائية في بعض المناطق المفتوحة حديثًا. وتضمنت توجيهات مفوضية العون الإنساني الجديدة الصادرة في ديسمبر 2016 قائمة "بمناطق النزاع النشطة" حسب المحلية حيث لا تزال تصاريح السفر مطلوبة؛ وتم تحديد هذه المناطق بدقة أكثر من المسميات على مستوى الدولة التي كانت مفروضة سابقا (HAC, 2016, p. 9). لكن من

الناحية العملية، تسمح التوجيهات لـمفوضية العون الإنساني ووكالات أخرى برفض ومراقبة وصول المساعدات الإنسانية بشكل شامل كما كانت تفعل في السابق[36].

وبالتالي في حين زادت إمكانية الوصول بشكل كبير في دارفور، لكل من وكالات الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى غير التابعة للأمم المتحدة، فإن بعض المناطق التي وصفها فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأنها "مفتوحة" لا تزال مغلقة في وجه جميع الجهات الفاعلة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، واعتبارا من أواخر عام 2017، لا يزال موظفون الحماية الإنسانية مستبعدين من المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثًا في محليات نيرتتي وروكرو وشرق جبل مرة[37]، على الرغم من الضمانات الواردة في توجيهات مفوضية العون الإنساني لعام 2016 والتي تنص على أن للمنظمات الإنسانية " أن تحدد أنسب الفرق الميدانية والموظفين . . . على أساس المخاوف الفنية والتشغيلية. . . في مختلف القطاعات، بما في ذلك الحماية" (HAC, 2016). علاوة على ذلك، فإن قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التي تم إنشاؤها لتسجيل القيود على الوصول، والتي قدمت أدلة مهمة لوزارة الخارجية الأمريكية في تقييمها لمسار إمكانية الوصول، لم تسجل التأخير في الموافقة الذي يمتد على مدى شهور على أنه رفض[38]. (والجدير بالذكر، أن توجيهات مفوضية العون الإنساني المنقحة لا تتضمن أية التزامات فيما يتعلق بالموعد النهائي للموافقة على تصاريح السفر أو طلبات الوصول أو رفضها). ولم تسجل قاعدة البيانات أيضا الحالات التي تتم فيها الموافقة على النشاط الإنساني، ولكن تم رفض مرافقة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي تعتبر ضرورية في المنطقة المعنية على أنها حالات رفض. والعدد الكبير من حالات رفض الوصول لأسباب أمنية من قبل إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة نفسها أيضا يعفي الحكومة من الاضطرار رسميا إلى رفض الوصول إلى "مناطق النزاع" ، وبالتالي استباق قرارات مفوضية العون الإنساني بفاعلية[39]. ولا تسجل قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أيضًا حالات الرفض من قبل إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة.

وتتمتع الجهات غير الإنسانية التي تدعم الأنشطة الإنسانية أو ترصدها بإمكانية وصول أقل. فقد منحت الحكومة السودانية تأشيرة واحدة فقط في العامين الماضيين لقسم حقوق الإنسان في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مما أسفر عن وجود شواغر فيما يقرب من نصف وظائف هذا القسم وتعيين بعض مراقبي حقوق الإنسان التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في أديس أبابا بدلا من دارفور[40]. في هذه الأثناء، فإن قدرة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على الانتشار بشكل دائم في المناطق "المفتوحة" حديثا في جبل مرة ظلت بدون تصريح نهائي طوال عام 2017، مما أثار مخاوف بشأن الوصول الفعلي حتى في المناطق المفتوحة رسميا، ولا سيما في الحالات التي يظل فيها وصول الجهات الإنسانية عبر الجو معتمدا على الأمن البري للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولم يمنع هذا الأمر مجلس الأمن من الموافقة في يونيو 2017 على نقل 18 من أصل 33 مخيما وموقع فريق تابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى الحكومة وفي الوقت نفسه تخفيض عدد العناصر العسكريين التابعين

للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بنسبة 40% وعدد عناصر الشرطة التابعين لها بنسبة 30%. وكان مبرر إعادة التشكيل هو توجيه أصول البعثة على فريق عمل جبل مرة المزمع لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في المنطقة المفتوحة حديثا، والتي ستتمركز في مواقع الفرق التسعة المتبقية وقاعدة ميدانية مؤقتة جديدة في قولو – الموقع المقترح الوحيد فعليا داخل المنطقة المغلقة سابقاً في جبل مرة[41]. لكن وحتى مع مضي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قدما في نقل مواقع الفرق خلال عام 2017، فإن والي وسط دارفور ومفوض قولو امتنعوا عن الموافقة رسميا على الموقع المقترح لموقع قولو الجديد حتى 7 يناير 2018، تاركين الطاقم التحضيري لفريق عمل جبل مرة يستقر مبدئيا في زالنجي، على بعد حوالي 150 كيلومترا من جبل مرة[42].

وأخيرًا ، أدى استمرار آلية الحكومة في فرض القيود على الوصول إلى فرض قيود ذاتية على أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية. فإجراءات مفوضية العون الإنساني – حتى بعد مراجعة 2016 – تقتضي من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة العمل جنبا إلى جنب مع الحكومة في دارفور والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، مما يؤثر على التخطيط والتوظيف والقرارات التشغيلية التي يتخذها العاملون في المجال الإنساني. فعلى سبيل المثال، بدأت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بشكل متزايد في استخدام مرافقة الشرطة الحكومية في دارفور وتفضيلها على مرافقة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ودفع رسوم (متغيرة إلى حد ما) بشكل مباشر إلى وحدات الشرطة، لأن ذلك ينطوي على قوافل أصغر حجما وأكثر مرونة ولأنه يقلل من فرض رفض الموافقة على الوصول. وقدّر مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة في الخرطوم أن ثلاثة أرباع البعثات التابعة للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة التي حظيت بالمرافقة خلال 12 شهرا الماضية استخدمت الشرطة بدلا من مرافقة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور[43]. وهذه النماذج المتغيرة، التي لا يمكن تصورها في العديد من السياقات الإنسانية الأخرى، غير ممثلة في إحصاءات الوصول، لكنها مع ذلك تعكس بشكل فعال تحول الفضاء والمبادئ الإنسانية في دارفور.

على النقيض من نواياه، فإن التقارب بين الولايات المتحدة والسودان قد أضفى بذلك شرعية على نهج الحكومة السودانية في استبدال جهودها لإنهاء الأعمال العدائية من خلال التفاوض بجهود لإنهاء الأعمال العدائية من خلال ميزة عسكرية واستراتيجية".

"وضع اعتيادي جديد" للنزاعات الحدودية في السودان؟

في تصريحاتها التي تبرر عملية تخفيف العقوبات، أكدت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة لا تزال لديها مخاوف بشأن النزاعات في دارفور والمنطقتين، بما في ذلك غياب وقف إطلاق النار والتقدم المحدود نحو اتفاقيات سلام شاملة في هذه النزاعات (USDoS, 2017c). في هذه الأثناء، استخدمت الحكومة السودانية ورقة العقوبات، إلى جانب التقارب الدبلوماسي والتصريحات الترحيبية من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وغيرها – إضافة إلى تخفيض قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور– لتبرير ادعاءاتها بشأن "إنجاز المهمة" في دارفور والمنطقتين[44]. هذا بالإضافة إلى ضغطها العسكري من أجل الميزة الاستراتيجية في دارفور والنيل الأزرق في أوائل عام 2016، كما هو وارد أعلاه، وإدخال أفراد الميليشيات الجديدة وما يحملونه من أسلحة إلى دارفور على نطاق أوسع من أي وقت مضى منذ المراحل الأولى للنزاع.

في مايو 2017، كانت الخرطوم مستعدة للمشاركة العسكرية بشكل سريع وحاسم – باستخدام قوات الدعم السريع وعلى الرغم من الوقف المفترض للأعمال العدائية – عندما دخلت قافلتان من مقاتلي جيش تحرير السودان – ميني ميناوي وجيش تحرير السودان – المجلس الانتقالي إلى دارفور من ليبيا وجنوب السودان في محاولة للم الشمل مع عناصر التمرد بالقرب من وادي هور. وعلى الرغم من أن الحكومة لم تباشر بهذا الأمر، إلا أنه يشير بقوة إلى أن الخرطوم وحتى قبل رفع العقوبات نهائياً، استمرت في إعطاء الأولوية للحفاظ على ميزتها الاستراتيجية التي ترسخت حديثا في دارفور على القيود المدفوعة بالعقوبات. وإحدى نتائج هذا الموقف هو أن آفاق اتفاق سلام مع غالبية الجماعات المتمردة في دارفور، والتي لا تزال خارج نطاق وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي تم توقيعها عام 2011، تظل بعيدة كل البعد[45]. وبدلاً من ذلك، فإن تلك الجماعات المتمردة التي لم توقع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور – والتي تشكل في الواقع جميع الجماعات التي كان لها أي نوع من القدرات العسكرية الكبيرة على الأرض – تظل أهدافا واضحة لعمليات الميليشيات المدعومة من الحكومة، وتصبح بكل بساطة غير هامة عسكريا في وجه هجمات قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية.

وعلى النقيض من نواياه، فإن التقارب بين الولايات المتحدة والسودان قد أضفى بذلك شرعية على نهج الحكومة السودانية في استبدال جهودها لإنهاء الأعمال العدائية من خلال التفاوض بجهود لإنهاء الأعمال العدائية من خلال ميزة عسكرية واستراتيجية. ومن المرجح أن يستمر هذا النمط في المستقبل. ففي دارفور، تواصل الحكومة السير بعكس التسلسل التقليدي لحل النزاعات المسلحة، متخطية إبرام اتفاق سلام شامل ونزع سلاح وتسريح معظم المقاتلين[46]، وبدلا من ذلك ماضية قدما في عودة السكان النازحين ونزع سلاح المدنيين، أولا طواعية ثم قسرا منذ أكتوبر 2017 [47]. في معظم حالات ما بعد الصراع، يعتمد نزع سلاح المدنيين وعودة الأشخاص النازحين داخليا على الموافقة، بما في ذلك من جماعات المعارضة المسلحة السابقة، وإعادة التأكيد احتكار الدولة للاستخدام القانوني للقوة بعد توقيع اتفاقية سلام شاملة. وفي حالة دارفور، تحل هذه العمليات محل – وفي بعض الحالات تؤدي إلى – عمليات مكافحة التمرد التي من المفترض أن تضع العقوبات نهاية لها. وتعزيز أفراد قوات الدعم السريع في الفاشر في أوائل نوفمبر 2017 من اجل أنشطة نزع السلاح القسري أنذرت بعمليات مستهدفة لقوات الدعم السريع في أواخر نوفمبر في شمال دارفور ضد أفراد قوات حرس الحدود السابقين الموالين للشيخ موسى هلال عبد الله، الأكثر

تأثيراً في خصوم الخرطوم المسلحين بين الرزيقات (والمنافس الرئيسي من بين الرزيقات للقائد الميداني لقوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو "حميدتي")[48].

وقد يمتد استخدام حملة نزع السلاح لعمليات مكافحة التمرد إلى أهداف أخرى. ففي ديسمبر 2017، أفادت مزاعم بأن والي وسط دارفور جعفر عبد الحكيم إسحق، هدد بتوسيع حملة نزع السلاح القسري التي تقودها قوات الدعم السريع إلى المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور في جبل مرة، مدعيا أن مثل هذه الإجراءات لن تقع تحت ضمن إطار وقف الحكومة للأعمال العدائية (Sudan Tribune, 2017b) [49]. ومن المؤكد أنه منذ منتصف يناير 2018، فإن حملة نزع السلاح شكلت واحدا من المبررات الرسمية لقوات قوات الدعم السريع للانخراط عسكريا مع قوات جيش تحرير السودان – عبد الواحد عبد الواحد محمد النور شرقي قولو، مما عجل في عملية نزوح جديدة للسكان (UNSC, 2018) [50]. وحتى الآن، لم تؤد المرحلة القسرية من الحملة إلى انتشار العنف المسلح على نطاق واسع في أماكن أخرى. ومع ذلك، فإن إعادة التشكيل والتخفيض الميداني للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور سيجعل من الصعب عليها أن تستجيب لهجوم حكومي كبير جديد خارج وسط دارفور. ولا يبدو أيضا أنها حدت من عمليات قوات الدعم السريع الأخيرة في وسط دارفور، التي حدثت حول دربات، وبين قولو وروكرو – وعلى وجه التحديد في المناطق التي تم الوصول إليها حديثًا والتي يفترض أن تكون محورًا جديدًا لجهود عمليات حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. في غضون ذلك، فإن التقارب السياسي بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والحكومة السودانية – بإعلان أن مناطق شمال وجنوب دارفور لا تحتاج إلى قوات حفظ سلام وتقديم الدعم العام لحملة نزع السلاح التي تقودها قوات الدعم السريع– يعزز فعليًا تأكيدات المسؤولين السودانيين بأن العمليات العسكرية بقيادة الميليشيات، سواء تحت راية حملة نزع السلاح أو في عمليات مخصصة ضد توغلات جماعات دارفور المسلحة، متوافقة مع وقف الأعمال العدائية.

إن توقف عملية السلام ومحاولات الحكومة نزع سلاح المدنيين بالقوة دون التوصل إلى اتفاق سلام (في حين تظل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج غير مكتملة حتى بالنسبة لحجم القضايا المحدودة لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور) لها نتائج ملموسة على السلام والاستقرار المحلي والإقليمي، ليس فقط في دارفور والمنطقتين، ولكن أيضا في ليبيا المجاورة.

- **تقويض احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام حقيقي في دارفور.** تخاطر أعمال الحكومة السودانية في دارفور بتقويض احتمالات الوصول إلى اتفاق سلام شامل حقيقي. وتبقى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور غير مهمة إلى حد كبير، حيث أن أياً من الموقعين، باستثناء حركة العدل والمساواة– دبجو جزئيا، لا يملك قدرات عسكرية كبيرة على الأرض. ونهج الحكومة في مكافحة التمرد من خلال نزع السلاح في دارفور يزيد من تآكل ثقة المقاتلين ليس فقط في رغبتها في التفاوض مع الجماعات التي لم توقع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بل وحتى في تنفيذ الترتيبات الأمنية المتوقفة (المحدودة للغاية أصلا) للاتفاقية ذاتها[51]. ووفقا لإحدى الجماعات الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، فإن بعض عناصرها الذين ينتظرون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالقرب من نيالا قد تم احتجازهم من قبل قوات الدعم السريع منذ أكتوبر 2017 كجزء من مرحلة نزع السلاح القسري وظلوا رهن الاحتجاز، وهذا الأمر ليست نتيجة متوقعة لأي عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج معتادة[52].

جنود قوات الدعم السريع يرافقون مهاجرين غير شرعيين ومهربين تم القبض عليهم، حسب أقوال قوات الدعم السريع، أثناء سفرهم في منطقة نائية في الطريق إلى ليبيا، يناير 2017.
المصدر: محمد نور الدين عبد الله/ رويترز

- **تقويض الأمن المدني على حدود السودان.** يبدو أن السلطات على مستوى الدولة تتصور حملة نزع السلاح كمقدمة لتفكيك مخيمات النازحين داخليا في دارفور. وظهر هذا التهديد على مسرح الأحداث في أوائل نوفمبر 2017، عندما قامت قوات الدعم السريع وأعضاء أجهزة الأمن الحكومية الأخرى المجهزة بأكثر من 100 سيارة بمحاصرة أكبر مخيم للنازحين داخليا في دارفور والتهديد بدخوله، وهو مخيم كالما في جنوب دارفور، للبحث عن أسلحة كجزء من حملة نزع السلاح القسري، وردا على وفاة اثنين من موظفي الحكومة خلال أعمال العنف بين سكان المخيم وقوات الأمن السودانية خلال زيارة الرئيس بشير لجنوب دارفور[53]. وقد تم نزع فتيل هذا التوغل، وبالفعل فقد شهدت مخيمات النازحين داخليا في دارفور (بما في ذلك

مخيم كالما) تهديدات سابقة من وُلاة الولاية بنزع سلاح السكان ونقل أو إزالة البنية التحتية للمخيم، لا سيما في عام 2010. ومع ذلك، فإن مسؤولي المهام الإنسانية الدولية والحماية المدنية يخشون من أن حملة نزع السلاح قد تصبح مبررا – إن لم يكن أداة عنيفة – لتسريع عودة النازحين وتفكيك المخيمات، وهو تسريع ترغب الحكومة وقيادة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور برؤيته على الرغم من انخفاض مستويات العودة الطوعية. وهذه الأخيرة ليست بالأمر المفاجئ في غياب أي حل للعقبات الرئيسية أمام عودة النازحين داخليا مثل النزاعات على ملكية الأراضي ونزع الملكية، وغياب الثقة بشكل أساسي في الميليشيات العرقية التي تستخدمها الحكومة السودانية كمزودي أمن تابعين للدولة[54].

وبعيدا عن دارفور، تروج الحكومة السودانية الآن لاحتمال البدء في حملة نزع السلاح في النيل الأزرق. وهي منطقة نزاع حافظت فيها الحكومة على وقف الأعمال العدائية بشكل أشمل مما كانت عليه في دارفور، ولكن تفوقها الاستراتيجي مضمون على نحو مشابه بسبب حركة التمرد المجزأة بصورة قاتلة والمكاسب الاستراتيجية من موسم قتال عام 2016. يبقى أن نرى ما إذا كانت الحكومة ستسعى، كما هو الحال في دارفور، إلى "وضع اعتيادي جديد" في النيل الأزرق، يتميز بنشر الميليشيات واستخدام حملات جمع الأسلحة باعتبارها إجراءات لمكافحة التمرد، تحت غطاء الامتثال لتخفيف العقوبات المشروط بوقف الأعمال العدائية. في هذه الأثناء، يظل حصول اتفاق سلام مع أي فصيل للحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال حلما بعيد المنال.

- **عدم استقرار إقليمي مستمر.** بشكل عام أكثر، يظهر التراجع عن محادثات السلام المتوقفة والافتقار إلى تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بشكل جلي في حقيقة أن المقاتلين من الجماعات التي وقعت والتي لم توقع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور سعوا وراء المال وأعمال بديلة في ليبيا، ويقاتلون مع اللواء خليفة حفتر ومع الميليشيات المناوئة له من جنوب الكفرة. وتشمل قوات المرتزقة هذه عناصر حركة التحرير والعدالة الذين تجمعوا سابقا بالقرب من كبكابية في أعقاب توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والذين فشلت عملية إعادة دمجهم في الفترة ما بين عامي 2015–2014. وهم يشملون أيضا مقاتلي جيش تحرير السودان – ميني ميناوي وجيش تحرير السودان – المجلس الانتقالي (غير الموقعين)، الذين دخل بعضهم مجددا إلى دارفور في مايو 2017 بإمدادات متجددة من الأسلحة، بما في ذلك أسلحة مضادة للدبابات من طراز M79 لم تشاهد من قبل في دارفور وناقلات جنود مدرعة، لم تكن أي جماعة متمردة في دارفور تملكها سابقا[55].

وكما تشير الهزيمة السريعة لهذه القوات على يد قوات الدعم السريع، فإن امتلاك هذه الأسلحة الجديدة لن يشكل على الأرجح تحديا حقيقيا للميزة الاستراتيجية للحكومة السودانية في دارفور أو أي مكان آخر، وخصوصا مع استمرار تفرق جماعات دارفور المسلحة سياسيا[56]. ولكنها تظهر كيف أن الإهمال المقصود للآليات الرسمية لعمليات السلام في دارفور– والتي تم تجاهلها أيضا كمقاييس لعملية رفع العقوبات– تستمر في توفير حوافز لكافة الأطراف المسلحة في دارفور للاستمرار في المشاركة في العنف المسلح على كلا جانبي الحدود السودانية الليبية.

وحقيقة أن الولايات المتحدة تواصل دعمها لتمديد نظام عقوبات مجلس الأمن فيما يخص دارفور، على الرغم من برنامجها الخاص لتخفيف العقوبات[57]، هو على الأرجح المؤشر الأكثر وضوحا على أن المجتمع الدولي سيستمر في السعي وراء علاقات ودية واستخدام لغة التعافي ما بعد الصراع أثناء تقبله عمليا لفكرة أن النزاعات المسلحة التي لم تحل وأن عمليات الحكومة السودانية في مكافحة التمرد ستستمر. ومما لا شك فيه أن أنظمة عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة لها غايات وأهداف مختلفة. ومع ذلك، فإن تأكيدات المسؤولين الأمريكيين على أن حفظ السلام في السودان لا يزال يتطلب تكليفا قويا بموجب الفصل السابع ونظام عقوبات مستهدفة لإنفاذه تشير إلى قبول واضح لقيود الوقف المفترض لأعمال الحكومة العدائية كمقياس أو دافع للتقدم نحو السلام الدائم على حدود السودان.

تعتبر العقوبات التجارية والمالية الأمريكية من بين أكثر العقوبات شمولاً في العالم، وهي بقايا أول موجة دولية من العقوبات 'غير المستهدفة'".

الخلاصة

تعتبر العقوبات التجارية والمالية الأمريكية من بين أكثر العقوبات شمولاً في العالم، وهي بقايا أول موجة دولية من العقوبات "غير المستهدفة" (Cortright and Lopez, 2002, pp. 1–22). وفي حالة السودان، فإن تأثيرها الاقتصادي ربما كان كبيرا. ومع ذلك، فإن القيود المباشرة على موارد الدولة وقدرتها على العنف المسلح، والحوافز الاقتصادية غير المباشرة التي أوجدتها للنظام ربما أصبحت متواضعة نسبيًا بحلول منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. ويجب أن يقيّم القياس المناسب لهذه القيود والحوافز ليس فقط شمولية العقوبات وإنفاذها، بل وأيضا مجموعة من القنوات، القانونية وغير القانونية، التي كانت متاحة للمعاملات بالدولار وشراء المعدات ذات الاستخدام المزدوج والوصول إلى السلع والخدمات الأمريكية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في السودان.

من هنا، فإن التحسن في العلاقات الدبلوماسية مع السودان على مدى 24 شهراً الماضية، والتي تُعزى إلى عملية تخفيف العقوبات، يشهد على أهمية الإشارات السياسية أكثر من القيود والحوافز المادية من بين أنواع وسائل الضغط التي يمكن أن تشكلها أنظمة العقوبات. وبناء على ذلك، فقد أشار المسؤولون الأمريكيون في بعض الأحيان خلال عملية تخفيف العقوبات أن هدفهم الأساسي كان رفع أو تخفيف العقوبات، لأن تغير السلوك السوداني كان وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وليس العكس[58].

فالتحسن في الحوار الدبلوماسي، وتوقف القصف الجوي، والتسهيل الحالي لوصول الجهات الإنسانية إلى منطقة وسط دارفور التي صاحبت عملية رفع العقوبات كلها أمور حقيقية. لكن السمات الاستراتيجية الأساسية للنزاعات الحدودية في السودان التي كانت السبب في فرض العقوبات أساسا لا تزال قائمة. وهذه السمات هي سعي الحكومة للسيطرة على حدود الدولة بالقوة بدلاً من التفاوض؛ واستخدام الميليشيات شبه العسكرية والعرقية لممارسة هذه القوة (على نطاق متزايد منذ عام 2013)؛ واحتفاظها بآليات بيروقراطية مصممة لمنع وصول الجهات الإنسانية الدولية بشكل منهجي إلى السكان المتضررين والتواصل معهم، حتى لو كانت هذه الآليات – في الوقت الراهن – تعمل بنية حسنة أكثر من ذي قبل.

لا يمكن بأي حال من الأحوال التقليل من شأن العمل الدبلوماسي الماهر والدائم من جانب مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية على خلال فترة حكم الإدارتين لوضع ورعاية عملية تخفيف العقوبات؛ ولا الشفافية والهيكلية غير المعتادة للعملية، على الأقل في البداية. بالأحرى، يشير ذلك إلى أن العقوبات الأمريكية على السودان ربما كانت عائقا مباشرا في وجه الحوار السياسي أكثر منها أداة لتغيير سلوك الدولة، وأن العمل الدبلوماسي الأميركي الدؤوب لتخفيف هذه العقوبات كان معنيا بالتعامل مع جماعات الضغط الداخلية لضمان تخفيفها بنفس القدر الذي كان فيه معنيا بتغيير سلوك الحكومة السودانية. ●

الملاحظات الختامية

1. بالنسبة لتعاون الاتحاد الأوروبي مع السودان بشأن برامج حظر ومنع الهجرة، راجع <http://www.khartoumprocess.net->.
2. يركز هذا التقرير بشكل ضيق على هذه الجوانب للحالة السياسية والاقتصادية والأمنية في السودان التي تأثرت بشكل مباشر بالعقوبات الأمريكية أو التي تم تخفيف العقوبات عليها بشكل مشروط. وهذا التقرير بشكل أساسي جزء من بحث مكتبي، مستند إلى مقابلات هاتفية ومراسلات بالبريد الإلكتروني مع مسؤولين حكوميين، وفي الوكالات بين الحكومات وفي المنظمات الإنسانية في واشنطن العاصمة والخرطوم ونيويورك؛ ومقابلات هاتفية ومراسلات بالبريد الإلكتروني مع زعماء سياسيين وأعضاء جماعات مسلحة متمركزة في الخرطوم، وفي ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور والنيل الأزرق؛ ومراجعة للمصادر الثانوية المنشورة وغير منشورة. كما يعتمد التقرير على الملاحظات الميدانية في ولاية النيل الأزرق خلال عام 2017 وفي دارفور خلال عام 2011. ودون الوصول الميداني في الآونة الأخيرة، فإن التقرير لا يمكن أن يعكس وجهات نظر المجتمعات السودانية في دارفور أو غيرها. ولا يهدف إلى القيام بذلك. كما أنه لا يهدف أيضا لتقديم مراجعة شاملة للتطورات الأخيرة في النزاعات الداخلية في السودان، أو للوضع الإنساني في تلك الدولة.
3. انظر السجل الاتحادي (1997). طرح الأمر التنفيذي رقم 13412 الصادر في أكتوبر 2006 (السجل الفيدرالي، 2006 ب) رفع هذه العقوبات التجارية على المعاملات التي تنطوي على المنطقتين، وجنوب السودان وأبيي ودارفور و"المناطق المهمشة في الخرطوم وما حولها"، طالما أن حكومة السودان ليست طرفا في هذه المعاملات.
4. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات على السودان، ديسمبر 2017.
5. قدم "قانون السودان 2017" "رخصة عامة" تخوِّل جميع المعاملات المحظورة بموجب الأمر التنفيذي رقم 13067 (العقوبات التجارية الواسعة) والأمر التنفيذي 13412 (عقوبات قطاع البترول)، لكنه لم يشكل إلغاءً دائمًا لهذه العقوبات. راجع التعديل على لوائح العقوبات على السودان في السجل الاتحادي (2017).
6. شمل الأفراد السبعة أربعة أفراد مدرجين على قائمة لجنة عقوبات السودان التابعة لمجلس الأمن في 25 أبريل 2006 وهم (قائد ميليشيا الجنجويد / قوات حرس الحدود، الشيخ موسى هلال؛ وقائد القوات المسلحة السودانية السابق في المنطقة العسكرية الغربية اللواء جعفر محمد الحسن؛ والقائد الميداني السابق للحركة الوطنية للإصلاح والتنمية جبريل عبد الكريم "تك"؛ والقائد الميداني السابق لجيش تحرير السودان آدم يعقوب)، وثلاثة تم إدراجهم لاحقاً من جانب الولايات المتحدة بشكل أحادي وهم (خليل إبراهيم فضيل، الزعيم السابق لحركة العدل والمساواة؛ وأحمد هارون وزير الشؤون الإنسانية السابق ووالي جنوب كردفان، وجهة تجنيد مزعوم لقوات "الجنجويد"؛ واللواء عوض بن عوف، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية ووزير الدفاع السوداني الحالي). والشركة هي شركة عزة للنقل الجوي، وهي شركة طيران سودانية مرتبطة بوزارة

الدفاع وقد قدمت الدعم اللوجستي للقوات المسلحة السودانية في دارفور، وفقا للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالسودان (مجلس الأمن، 2008، الفقرة 67).

7. الشركات السبع هي: مجمع جياد الصناعي (تم إدراجه لأول مرة في 28 ديسمبر 2006)؛ مجمع اليرموك الصناعي (تم إدراجه لأول مرة في 28 ديسمبر 2006)؛ مجمع الزرقاء الهندسي (الأول تم إدراجه لأول في 28 ديسمبر 2006) ؛ شركة سودان ماستر تكنولوجيز (تم إدراجها لأول مرة في 23 أكتوبر 2008)؛ مركز السودان الفني (تم إدراجه لأول مرة في 23 أكتوبر 2008) ؛ هيئة التصنيع الحربي (تم إدراجها لأول مرة في 19 ديسمبر 2014) ؛ و Vega Aeronautics (تم إدراجها لأول مرة في 28 أغسطس 2015) (وزارة الخارجية الأمريكية، بدون تاريخ). هذا الشخص هو محمد الحسين يوسف (تم إدراجه لأول مرة في 21 مارس 2017).
8. كمثال على هذا، راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري(2016أ، صفحات 11–10).
9. مقابلات هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات عن السودان ومسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية شارك مع مؤسسات متعددة الأطراف، ديسمبر 2017.
10. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات عن السودان، ديسمبر 2017.
11. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات في السودان، ديسمبر 2017.
12. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات في السودان، ديسمبر 2017.
13. قاعدة بيانات iTrace التابعة لبحث تسليح النزاعات؛ مراجعة وثائق مسح الأسلحة الصغيرة عن الأسلحة، 2018–2009. ملاحظات المؤلف حول الأسلحة في كينيا، 2009.
14. المصنع الأثيوبي الثاني هو محطة GAFAT للأسلحة الصغيرة. وفقا لتقرير استخباراتي أمريكي تم الكشف عنه لوسائل الإعلام الأمريكية في عام 2007، فقد رفض مسؤولون أمريكيون التدخل في شحنة مزعومة إلى إثيوبيا لقطع الدبابات ومعدات عسكرية أخرى من كوريا الشمالية في يناير 2007 عشية الهجوم المدعوم من الولايات المتحدة ضد اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال، في انتهاك محتمل لقرار مجلس الأمن رقم 1781. وأكدت الحكومة الإثيوبية الشحنة، لكنها نفت احتوائها على أسلحة محظورة، وذكرت أنها تشتمل على "معدات متنوعة" مطلوبة في الصناعة العسكرية في إثيوبيا (Nazret.com, 2007).
15. مجلس الأمن (الملحق 8–12)؛ مقابلة هاتفية مع ضابط رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان مشارك مباشرة في المناقشات مع المسؤولين العسكريين في كوريا الشمالية، ديسمبر 2017. وزعم الضابط أنه في ديسمبر 2016 تم نقل وفد من ثلاثة مسؤولين عسكريين كوريين شماليين عبر أوغندا إلى جوبا عاصمة جنوب السودان، بالسيارة من عنتيبي عبر معبر نيمولي الحدودي يرافقه أفراد من الجيش الأوغندي. ورغم أن المؤلف لم يتمكن من تأكيد تفاصيل هذه الادعاءات من مصادر أوغندية، فقد حصل قبل شهرين أن قام عقيد من كوريا الشمالية متمركز في أوغندا بإرسال عرض خطي لتوريد الأسلحة والتدريب العسكري لحكومة جنوب السودان، مما يؤكد الارتباط والتنسيق بين الحكومتين.
16. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات عن السودان، ديسمبر 2017.
17. مقابلات هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات عن السودان ومسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية شارك مع مؤسسات متعددة الأطراف، ديسمبر 2017.
18. راجع، مثلا، ليمان (2017)، والذي دعا العملية "عملية تحديد معيار". فالافتقار للمعايير العامة كان واضحا: حيث أكد مسؤولون رفيعو المستوى في وزارة الخارجية الأمريكية على عدم وجود أهداف غير عامة أو داخلية لوزارة الخارجية كذلك (مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات عن السودان، ديسمبر 2017).
19. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات عن السودان، ديسمبر 2017؛ وزارة الخارجية الأمريكية (2017ج).

20. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات عن السودان، ديسمبر 2017.
21. بالرغم من أن الحظر على البنوك المراسلة لم يرد صراحة في القرار التنفيذي رقم 13067 (السجل الاتحادي، 1997)، فإن الملاحقة القضائية الاتحادية الأمريكية للبنوك، بما في ذلك بنك BNP Paribas، بشأن مخالفة العقوبات على السودان أكدت بشكل واضح أن القرار التنفيذي 13067 يتضمن "إجراء تعاملات بالدولار الأمريكي عبر الولايات المتحدة". راجع محكمة المقاطعة الأمريكية، المقاطعة الجنوبية في نيويورك (2014، الفقرة 5).
22. تتضمن غرامات الخزانة الأمريكية البارزة واتفاقيات تأجيل الملاحقة القضائية بسبب مخالفات العقوبات على السودان منذ عام 2010 تلك التي تم فرضها على بنوك BNP Paribas وDeutsche Bank وCredit Agricole S.A. وBarclays Pls وLloyds TSB وCredit Suisse وANZ Banking Group وABN AMro و Com-pass Bank و JP Morgan و HSBC و Standard Chartered و ING و Bank of Tokyo—Mitsubishi وبنك أبو ظبي الوطني و Intesa Sanpaulo و Commerzbank AG؛ موردي الخدمات النفطية والآلات وهم National Oilwell Varco و Schlumberger؛ شركات المستلزمات الطبية وهي Alcon Laboratories Inc و Hyperbranch Medical Technology Inc؛ شركة الاتصالات ZTE؛ شركة خدمات الطيران Fokker؛ وشركة تصنيع الورق White Birch.
23. وزارة الخارجية الأمريكية (بدون تاريخ.). رغم أن التراخيص الفردية الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية كانت في بعض الحالات لا تزال مطلوبة لهذه الصادرات – مثل الأجهزة الطبية الموجهة إلى مناطق خارج مناطق النزاع "المحددة"، لكن يبدو أن مؤسسات الأعمال الأكبر أو المرتبطة بالنظام كانت قادرة على الحصول على هذه التراخيص (فولتين، 2017).
24. راجع مثلا دو فريتاس تامورا (2017)؛ ذا ايكونومست (2017)؛ وكالة الأنباء الفرنسية (2017ب)؛ صوت أمريكا (2017). راجع أيضا لويس (2013).
25. في حين أن الاستبدال كان سمة رئيسية لعمليات الشراء من طرف الحكومة السودانية، فإن هناك دليلا على أن الحكومة بحلول عام 2014 تمكنت أيضا من شراء قطع كافية- ربما من سوق القطع المستعملة- لجعل واحدة من طائراتها من طراز C-130s جاهزة للخدمة بالرغم من العقوبات الأمريكية. وللمفارقة، فقد تم استخدام هذه الطائرة لتزويد جماعات ميليشيا فجر ليبيا في طرابلس بالمواد خلال شهري يوليو أكتوبر من عام 2014، وفقا للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بليبيا، مما يشكل على الأرجح مخالفة لحظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة على ليبيا. راجع أيضا مجلس الأمن (2016أ، الفقرات 162-160).
26. مراسلات سرية، في ملف مع المؤلف.
27. مراسلات سرية، في ملف مع المؤلف.
28. قُتل خليل إبراهيم فضيل، زعيم حركة العدل والمساواة، في هجوم جوي سوداني في غرب كردفان في ديسمبر 2011 وتوفي آدم يعقوب شريف في يونيو 2012.
29. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، ديسمبر 2017.
30. مقابلة مع موظفي القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، جوبا، فبراير 2017؛ مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع خبير أمني من جمهورية إفريقيا الوسطى، ديسمبر 2017.
31. العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (2017)؛ مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الخرطوم، ديسمبر 2017.
32. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات على السودان، ديسمبر 2017. الشكوك حول هذا المسار أدت إلى إرسال وزارة الخارجية الأمريكية لمسؤول بارز إلى الخرطوم لعمل تقييم على مدى يومين مباشرة قبل رفع العقوبات نهائيا في أكتوبر.
33. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، الخرطوم، ديسمبر 2017. راجع أيضا مجلس الأمن (2017د، الفقرات 33-30).

34. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات على السودان، ديسمبر 2017.
35. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، الخرطوم، ديسمبر 2017؛ مجلس الأمن (2017د، الفقرات 33-30). يستند وصف مجموعات الوصول إلى خريطة وصول داخلية خاصة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لجبل مرة تم عملها في أبريل 2017. وفي وقت كتابة هذا التقرير في يناير 2018، لم يصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خريطة وصول محدثة.
36. تشعر الجهات الإنسانية الدولية بالقلق من تصريحات مفوضية العون الإنساني في أواخر عام 2017 بأن قانون عام 2006 الشامل الذي ينظم العمل الإنساني ستتم مراجعته في عام 2018، وهي خطوة يخشون أنها ستؤدي إلى تركيز وزيادة الرقابة الحكومية (مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، الخرطوم، ديسمبر 2017).
37. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، الخرطوم، ديسمبر 2017. أحد الاستثناءات كان القرى حول قولو، حيث كشف وصول جديد في مارس 2017 عن معدات عالية من نقص التغذية الحادة، مما أدى إلى استجابة ممولة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والتي تضمنت مسؤولي الحماية.
38. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، الخرطوم، ديسمبر 2017. تتضمن قاعدة البيانات حقل "تعليقات إضافية" يمكن تسجيل التأخيرات فيه، ولكن لا يتم تعبأته بشكل منتظم في إحصاءات الوصول الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.
39. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، الخرطوم، ديسمبر 2017.
40. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، الخرطوم، ديسمبر 2017؛ راجع أيضا مجلس الأمن (2017د، الفقرة 34).
41. مجلس الأمن (2017ج)؛ مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع متحدث باسم إدارة عمليات حفظ السلام (الأمم المتحدة)، 30 يناير 2018.
42. في وقت كتابة هذا التقرير، اكتملت 11 من اصل 18 عملية نقل لمواقع الفرق (مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، الخرطوم، ديسمبر 2017؛ مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع متحدث باسم إدارة عمليات حفظ السلام (الأمم المتحدة)، 30 يناير 2018).
43. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، الخرطوم، ديسمبر 2017.
44. لآخر التصريحات الصادرة عن الرئيس عمر البشير ووزير الخارجية إبراهيم غندور، والتي تربط العقوبات الأمريكية وتخفيض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بتقييم يفيد بأن نزاع دارفور قد انتهى، راجع وكالة الأنباء الفرنسية (2017أ) وهيئة الإذاعة البريطانية (2017). للبيانات الصادرة من المملكة المتحدة والنرويج والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والتي ترحب برفع العقوبات الأمريكية عن السودان، راجع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (2017). لمراجعة نقدية للتقارب الأوروبي السوداني على نطاق أوسع، وتحديدا في سياق عملية الخرطوم لمنع الهجرة عبر الساحل، راجع المجموعة البرلمانية لجميع الأطراف للسودان وجنوب السودان (2017).
45. النص الكامل للوثيقة متوفر على https://unamid.unmissions.org/doha-documentpeace-darfur
46. حول عدم كفاية عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور حتى بالنسبة للموقعين على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، راجع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (2016أ، الصفحات 10-9).
47. يظل التحليل الكامل لحملة نزع السلاح وعمليات قوات الدعم السريع الأخيرة في دارفور خارج نطاق هذا التقرير. وتتباين تقديرات أعداد الأسلحة التي تم جمعها منذ يوليو 2017 ما بين 14.000 إلى 30.000. ولم يتم تأكيد أي من الرقمين. وعلى نحو مماثل، وفي حين أنه من المؤكد أن عناصر إضافية من قوات الدعم السريع قد وصلت إلى دارفور في أواخر عام 2017، وعلى الأرجح بعد القتال في اليمن، فإن العدد الذي يبلغ 10.000 عنصر إضافي من قوات الدعم السريع والذي يزعم والي شمال دارفور بوصوله لم يتم تأكيده أيضا.

48. يعتبر هلال زعيما بارزا بين المحاميد، في حين أن "حميدتي" ينحدر من الماهرية.
49. زعمت الخرطوم سابقا أن مناطق أو عمليات أو عناصر محددة مستثناة من اتفاقيات السلام أو عمليات وقف الأعمال العدائية. فمثلا، ووفقا لقادة الفصيل، فإن 7 مقاتلين من حركة العدل والمساواة- دبجو- وهي جماعة وقعت على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور- لا تزال رهن الاحتجاز بموجب أحكام إعدام صادرة من الخرطوم لأنهم متهمون بشن هجوم على قوات الشرطة الاحتياطية المركزية (الاتحاد المركزي) في خور بسكويت، جنوب الضعين في عام 2010. وتقول الحكومة أن العفو عن هذه الأفعال بموجب القسم 60 من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لا يشمل هؤلاء الأفراد، لأن جرائمهم "شخصية" ضد أفراد الشرطة الاحتياطية المركزية أنفسهم (مقابلة هاتفية مع عضو في حركة العدل والمساواة- دبجو، موقع سري، ديسمبر 2017.
50. بدأت الاشتباكات في 18 يناير 2018 في مناطق جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور شرق قولو الخاضعة لحملة نزع السلاح الجبرية. واستمرت هذه الاشتباكات في فبراير ومارس، حيث ادعى والي وسط دارفور أن العمليات في هذه المنطقة والى الشرق حول دربات كانت استجابة إلى سرق الماشية "وأنشطة إجرامية" أخرى قام بها مقاتلو جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور (سودان تريبون، 2018).
51. تدعي قيادة حركة العدل والمساواة- دبجو أن حوالي 450 من اصل 1350 عنصرا تم تقديم أسمائهم إلى هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان ظلوا دون تسريح في جنوب وغرب دارفور، رغم أن دقة القائمة الأصلية التي تتضمن 1350 اسما لا يمكن التحقق منها. ولا يزال عدد غير معروف من عناصر حركة التحرير والعدالة لا يزالون ينتظرون التسريح (مقابلة هاتفية مع مسؤول في حركة العدل والمساواة- دبجو، موقع سري، ديسمبر 2017). راجع أيضا مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري(2016أ) حول تضخيم قوائم مقاتلي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأخيرات في العملية.
52. مقابلة هاتفية مع مسؤول في حركة العدل والمساواة- دبجو، موقع سري، ديسمبر 2017. تم التحقق من عمليات الاحتجاز بشكل منفصل.
53. العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (2017)؛ مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، الخرطوم، ديسمبر 2017.
54. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في المجال الإنساني في الأمم المتحدة، الخرطوم، ديسمبر 2017.
55. توبيانا وغراميزي (2017، الصفحات 151-139)؛ تحليل المؤلف لصور الأسلحة والمركبات التي تم الاستيلاء عليها من قوات جيش تحرير السودان – ميني ميناوي في مايو 2017، من مصدر سري؛ مجلس الأمن (2017ه، الفقرات 73-66). بعكس جماعات دارفور، فإن جماعات المتمردين في المنطقتين لديها بعض المدرعات (تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية)، ولكن ليس ناقلات الجنود المدرعة الصغيرة الملائمة للحرب المتنقلة التي يتسم بها نزاع دارفور (ملاحظات المؤلف وقاعدة بيانات iTrace التابعة لبحث تسليح النزاعات).
56. من بين أهم الانشقاقات العديدة بين الجماعات التي لم توقع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كان انشقاق الضباط والمقاتلين المساليت بقيادة منصور أرباب يونس عن حركة العدل والمساواة- جبريل منذ عام 2015 وما بعد ذلك؛ وانشقاق فصيل في عام 2014 عن جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور بقيادة محمد عبد السلام "طرادة" ونمر محمد، والذي أصبح جيش تحرير السودان – المجلس الانتقالي. وتظهر عملية التشظي هذه الآن بشكل متسارع في المنطقتين، مع انشقاق عام 2017 داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال.
57. مقابلة هاتفية مع مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأمريكية شارك في رفع العقوبات على السودان، ديسمبر 2017.
58. مثلا، في ورشة عمل مصرفية في لندن في ديسمبر 2016، نصح مسؤولون أمريكيون بشدة المسؤولين التجاريين والمصرفيين السودانيين بشأن تجنب "المبالغة في تنفيذ" العقوبات المصرفية من خلال "القيام بالأعمال دون صلة أمريكية"- بمعنى عدم استخدام الدولار الأمريكي أو أشخاص أمريكيين أو منتجات أمريكية (كوتسس، 2017ب). وهذا هدف من الغريب أن يروج له الدبلوماسيون الأمريكيون، وخصوصا في خضم عملية عقوبات تهدف إلى استخدام هيمنة الاقتصادي والعملة الأمريكية في عالم التجارة كوسيلة ضغط رئيسية.

المراجع

AFP (Agence France-Presse). 2017a. 'Sudan's Bashir Urges Darfur Displaced to Return Home.' 19 September.

—. 2017b. 'With U.S. Lifting of Sanctions, Sudan Airways Seeks Post-embargo Boeing, Airbus Spare Parts.' 9 October.

APPGSSS (All Party Parliamentary Group for Sudan and South Sudan). 2017. Engagement Beyond the Centre: An Inquiry Report on the Future of UK–Sudan Relations. London: APPGSSS. February.

BBC (British Broadcasting Corporation). 2017. HardTalk: Interview with Ibrahim Ghandour— Minister of Foreign Affairs, Sudan. 18 December.

CAR (Conflict Armament Research). 2015. Weapons and Ammunition Airdropped to SPLA-iO Forces in South Sudan. London: CAR. June.

—. 2017a. New Sudanese Weapons in Blue Nile State. London: CAR. April.

—. 2017b. Sudanese Stockpiles and Regional Weapon Diversion. London: CAR. May.

CEU (Council of the European Union). 2014. Council Decision 2014/450/CFSP of 10 July 2014 Concerning Restrictive Measures in View of the Situation in Sudan and Repealing Decision 2011/423/CFSP. 11 July.

CNN. 1998. 'U.S. Claims More Evidence Linking Sudanese Plant to Chemical Weapons.' 1 September. Cortright, David and George A. Lopez, eds. 2002. Smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft. Lanham: Rowman & Littlefield.

Craze, Joshua, Jérôme Tubiana, and Claudio Gramizzi. 2016. A State of Disunity: Conflict Dynamics in Unity State, South Sudan, 2013–15. HSBA Working Paper No. 42. Geneva: Small Arms Survey. December.

The Economist. 2017. 'Waiting for Lift-Off: Sudan's Economy Is in Trouble, Even without Sanctions.' 14 October.

EEAS (European External Action Service). 2017. 'Statement by the Spokesperson on Easing of US Sanctions on Sudan.' 11 October.

Enough Project. 2017. '7 U.S. Organisations Urge Secretary Tillerson to Consider Issues Relating to Religious Freedom and the Persecution of Religious Minorities in Sudan.' 29 June.

Federal Register. 1997. Executive Order 13067—Blocking Sudanese Government Property and Prohibiting Transactions with Sudan. Vol. 62, No. 214. 5 November.

—. 2006a. Executive Order 13400—Blocking Property of Persons in Connection with the Conflict in Sudan's Darfur Region. Vol. 71, No. 83. 1 May.

—. 2006b. Executive Order 13412—Blocking Property of and Prohibiting Transactions with the Government of Sudan. Vol. 71, No. 200. 17 October.

—. 2017. '31 CFR Part 538. Sudanese Sanctions Regulations.' Vol. 82, No. 10, pp. 4793–94. 17 January.

Foltyn, Simona. 2017. 'Sudan Sanctions Enriched the Powerful at the Expense of the Weak.' Bloomberg Businessweek. 21 November.

de Freytas-Tamura, Kimiko. 2017. 'In Long Isolated Sudan, "Lot of Excitement" as U.S. Sanctions End.' The New York Times. 7 October.

HAC (Humanitarian Aid Commission). 2016. Amended–Directives and Procedures for Humanitarian Action. 15 December.

HSBA (Human Security Baseline Assessment for Sudan and South Sudan). 2016a. Broken Promises: The Arms Embargo on Darfur since 2012. HSBA Issue Brief No. 24. Geneva: Small Arms Survey. July.

—. 2016b. Commercial Actors in the Sudanese Armed Forces' Supply Chains. HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. 12 July.

IMF (International Monetary Fund). 2016. Sudan: Staff Report for the 2016 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 16/324. Washington, DC: IMF. 25 July.

—. 2017. Sudan: Staff Report for the 2016 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 17/364. Washington, DC: IMF. 13 November.

Koutsis, Steven. Chargé d'affaires, US Embassy, Khartoum. 2017a. 'We Urge the SPLM-N to Allow Humanitarian Assistance.' Sudan Tribune. 3 March.

—. 2017b. 'Remarks at the Sudan Banking Conference—as Prepared.' 25 May.

Lewis, Mike. 2013. 'How to Stop the Antonovs.' 1 December.

Lyman, Princeton N. 2017. 'The Questionable Case for Easing Sudan Sanctions: Amb. Princeton N. Lyman Testimony before the House Foreign Affairs Subcommittee on Africa, Global Health, Global Human Rights & International Organizations.' United States Institute of Peace. 26 April.

Mukhashaf, Mohammed. 2017. 'Sudan Sends Ground Troops to Yemen to Boost Saudi-led Coalition.' Reuters. 18 October.

Nazret.com. 2007. 'Ethiopia Denies Violation in North Korea Shipment.' 13 April.

NSPA (NATO Support and Procurement Agency). 2013. 'Second Phase of Helicopter Maintenance Trust Fund.' 21 May.

Reuters. 2017. 'Sudan's Bashir Suspends Sanctions Talks with U.S: SUNA.' 12 July.

Sudan Tribune. 2017a. 'UNAMID Calls for Collaborative Approach to Disarmament Campaign in Darfur IDPs Camps.' 4 November.

—. 2017b. 'Sudan Says Weapons Collection Operations Will Reach Rebel Areas in Darfur's Jebel Marra.' 20 December.

—. 2018. 'Fresh clashes erupt between Sudan army, SLM-AW in Jebel Marra.' 24 March.

Thomson Reuters. 2017. 'Infographic: Fines for Banks that Breached U.S. Sanctions.'

Tubiana, Jerôme and Claudio Gramizzi. 2017. Tubu Trouble: State and Statelessness in the Chad–Sudan–Libya Triangle. Working Paper No. 43. HSBA/SANA/CAR. Geneva: Small Arms Survey. June.

Uganda. 2017. 'Note Verbale Dated 6 June 2016 from the Permanent Mission of Uganda to the United Nations Addressed to the Chair of the Committee [Established Pursuant to Resolution 1718 (2006)].' 16 June.

UK (United Kingdom) and Norway. 2017. 'Joint Norway–UK Statement on the Lifting of US Sanctions on Sudan.' 7 October.

UNAMID (African Union–United Nations Mission in Darfur). 2017. 'UNAMID Calls for Collaborative Approach to Darfur Weapons Collection in IDP Camps.' Press release. 4 November.

United States. 1976. Arms Export Control Act. Public Law 94–329. 30 June.

—. 2006. Iran, North Korea, and Syria Nonproliferation Act. Public Law 109–353. 13 October.

UNOCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2016. Sudan: Darfur Humanitarian Overview. 23 June.

UNSC (United Nations Security Council). 2005. Resolution 1591 (2005). S/RES/1591 (2005) of 29 March.

—. 2008. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan. S/2008/647 of 1 October.

—. 2015. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1874 (2009). S/2015/131 of 19 January.

—. 2016a. Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011). S/2016/209 of 9 March.

—. 2016b. Final Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2016/805 of 22 September.

—. 2016c. Report of the Secretary-General on the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur. S/2016/812 of 27 September.

—. 2017a. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1874 (2009). S/2017/150 of 30 January.

—. 2017b. Final Report of the Panel of Experts on South Sudan. S/2017/326 of 13 April.

—. 2017c. Resolution 2363. SC/12893 of 29 June.

—. 2017d. Report of the Secretary-General on the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur. S/2017/907 of 27 October.

—. 2017e. Final Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2017/1125 of 28 December.

—. 2018. Report of the Secretary-General on the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur. S/2017/907 of 22 February.

US District Court, Southern District of New York. 2014. 'Statement of Facts.' United States of America v. BNP Paribas, S.A.

USDoS (United States Department of State). 2007. 'Prime Minister Meles on North Korean Arms Relationship.' Reference ID 07ADDISABABA3528_a. Cable to Central Intelligence Agency | China Beijing | Combined Joint Task Force Horn of Africa | Defense Intelligence Agency | Joint Chiefs of Staff | National Security Council | Secretary of Defense | Secretary of State | South Korea Seoul | United States Central Command. 13 December.

—. 2009. 'Informing Sudan of U.S. Concerns Regarding Missile Purchases from North Korea.' Reference ID 09STATE10394_a. Cable to Missile Technology Control Regime | Sudan Khartoum. 4 February.

—. 2017a. 'The Administration Extends Sudan Sanctions Review Period.' 11 July.
—. 2017b. 'Sanctions Revoked Following Sustained Positive Action by the Government of Sudan.' Press release. 6 October.
—. 2017c. The Secretary's Report on Whether the Government of Sudan Has Sustained the Positive Actions that Gave Rise to E.O. 13761 (2017). 12 October.
—. n.d.a. 'Nonproliferation Sanctions.'
—. n.d.b. 'State Sponsors of Terrorism.'
USDoT (United States Department of the Treasury). 2015. 'Treasury Imposes Sanctions against the Government of the Democratic People's Republic of Korea.' 2 January.
—. n.d. 'Sudan and Darfur Sanctions.' Resource Centre. Washington, DC: USDoT.
USOFAC (United States Office of Foreign Assets Control, Department of the Treasury). 2009. Effectiveness of U.S. Economic Sanctions with Respect to Sudan. Report to Congress. January.
VOA (Voice of America). 2017. 'Sudan Airways "durement touchée" par les sanctions espère profiter de la levée de l'embargo américain.' 8 October.
World Bank. 2007. Sudan Public Expenditure Review: Synthesis Report. Washington, DC: World Bank. December.